



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية والعشرين

(اليوم الاول)

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة يوم السبت
الواقع في ١٢/شوال/١٤١٦ هجرية ، الموافق ١٩٩٦/٣/٢ ميلادية .
(العدد ٢١) (الجلد ٣٣)

- جدول الاعمال -

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . ٤
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات : ٤
لا أحد
- ٣ - مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد عبد الكريم
الكباريتي من قبل السادة النواب . ٤
- ٤ - التصويت على الثقة بالوزارة سنداً لأحكام المادة ٤٧/١ من
النظام الداخلي لمجلس النواب . ٤
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ٤

ملحق من الملحق

* وقد تحدث السادة :

- ١- ابراهيم سماره
- ٢- مفلح اللوزي
- ٣- احمد الكساسبه
- ٤- طاهر المصري
- ٥- صالح شعواطه
- ٦- طلال عبيدات
- ٧- خالد عبد النبي
- ٨- عبد موسى النهار
- ٩- سميح الفرح
- ١٠- نواف القاضي
- ١١- جميل الحشوش
- ١٢- عبدا لله اخوارشيد

محضر الجلسة

٣- معالي الدكتور عوض

خليفات : وزير الداخلية .

٤- معالي المهندس عبد الهادي

المجالي : وزير الأشغال العامة

والاسكان .

٥- معالي السيد عبد الكريم

الدغمي : وزير العدل .

٦- معالي السيد جمال الصرايرة :

وزير البريد والاتصالات .

٧- معالي المهندس سمير قعوار :

وزير المياه والري .

٨- معالي المهندس علي ابو

الراغب : وزير الصناعة والتجارة .

٩- معالي الدكتور صالح

ارشيدات : وزير السياحة والآثار .

١٠- معالي الدكتور عبدالرزاق

طبيشات : وزير الشؤون البلدية

والقروية والبيئة .

١١- معالي الدكتور عارف

البطاية : وزير الصحة .

١٢- معالي الدكتور عبد السلام

العبادي : وزير الأوقاف والشؤون

والمقدسات الاسلامية .

في تمام الساعة (العاشرة) من

صباح يوم (السبت) الموافق

١٩٩٦/٣/٢ ميلادي ، عقد مجلس

النواب جلسته (الحادية والعشرين)

من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة

(معالي المهندس سعد هائل السرور)

وحضور أمين عام مجلس الامة (حكم

خير)

وتغيب باحازة من الاعضاء

السادة : لا احد .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء

الاسادة : لا احد .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء

السادة :

د. محمد الحاج ، بسام حدادين ،

منصور بن طريف ، السيدة توجان

فيصل .

* وحضر من الحكومة

١ - دولة السيد عبد الكريم

الكباريتي : رئيس الوزراء ووزير

الخارجية ووزير الدفاع .

٢- معالي السيد عبدا لله

النسور : وزير التعليم العالي .

هذا من الأعمال

١٣- معالي الدكتور ربحا

خلف: : وزير التخطيط .

١٤- معالي الدكتور هاشم

الدهاس: وزير الطاقة والثروة المعدنية .

١٥- معالي السيد محمد الدويب

: وزير دولة للشؤون البرلمانية .

١٦- معالي السيد هشام التل :

وزير دولة لشؤون رئاسة البرلمانية .

١٧- معالي المهندس حماد ابو

جاموس : وزير التنمية الاجتماعية .

١٨- معالي المهندس منير صوبر :

وزير التكوين .

١٩- معالي الدكتور عبد الحافظ

الشخانية : وزير العمل .

٢٠- معالي السيد مفلح

الرحيمي : وزير دولة .

٢١- معالي الدكتور احمد

القضاء : وزير الثقافة .

٢٢- معالي الدكتور مصطفى

شيكات : وزير الزراعة .

٢٣- معالي السيد محمود

الهيومل : وزير دولة .

٢٤- معالي السيد محمد داوودية :

وزير الشباب .

٢٥- معالي السيد محمد عوده

لمجادات : وزير دولة .

٢٦- معالي الدكتور منذر

المصري : وزير التربية والتعليم .

٢٧- معالي السيد مروان

عوض : وزير المالية .

٢٨- معالي الدكتور مروان

المعشر : وزير الاعلام .

٢٩- معالي الدكتور كمال

ناصر : وزير التنمية الادارية .

٣٠- معالي المهندس ناصر

اللوذي : وزير النقل .

وحضر من الامانة العامة :

السيد نذير عطيات ، السيد علي

الحسبان ، السيد محمد الرديني ،

السيد غسان النجداوي



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة

السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس :

يعفى ؟ يعفى

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات

والاعتذارات . لا احد .

٣ - مناقشة البيان الوزاري

لحكومة دولة السيد عبد الكريم

الكباريتي من قبل السادة النواب .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الافاضل استمعنا في

الجلسة السابقة الى بيان الحكومة

ونحن الان في هذه الجلسة بصدد

الاستماع الى مداخلات ومناقشات

الزملاء بما يتعلق ببيان الحكومة الذي

استمعنا اليه وقبل ان نبدأ المناقشة اود

ان ارجو من الزملاء الكرام اثناء

المناقشة علماً انه ببتتاح الفرصة امام

جميع الزملاء كل من يرغب

بالتحدث وكل من يريد ان يدلي

بدلوه في المناقشات بالتاكيد امامه

لاعطاء رأيه لكني ارجو من الزملاء

الكرام الاجياز ما امكن لغايات

كسب الوقت ولغايات استثمار

الوقت لافضل طريقة من الاستثمار ،

ثم ارجو من الزملاء ايضاً الافاضل

التركيز على موضوع البيان لانه في

النتيجة فنحن المهدف من هذه المناقشة

هو ابداء الرأي واقرار القرار المناسب

لكل زميل بما يراه حول بيان

الحكومة .

لدي عدد من الزملاء الذين

سجلوا اسمائهم لدى الامانة العامة

والراغبين في الحديث .

ابداً بداية بالزميل ابراهيم سمارة .

السيد ابراهيم سمارة :

معالي الرئيس الاخوة الزملاء

المحترمين :

جاء في بيان الحكومة الواضح

الحكم وعود وامنات واعده تبعت

على التفاؤل بالخير والثقة بالمستقبل

ان شاء الله ، ويجدر التذكير هنا :

بأنه كلما كانت الحكومة اقدر على

هذا من الأعمال

تحقيق حاجات الشعب وامانيه وتطلعاته وطموحاته الوطنية والقومية والانسانية ، كلما ازداد الشعب بها علوقاً وارتباطاً وقناعة ، وقوي ولاؤه وانتمائه لوطنه والثغافه حول قيادته الحكيمه ، وقويت روحه المعنوية ، وتحقق امنه واستقراره وثقته ، ثم ان قوة الحكومة تكمن في مدى استعدادها وقدرتها على تحقيق اكبر قدر من الروح الانسانية للشعب سواء في تعزيز المسيرة الديمقراطية والحريات العامة ، ام في احترام انسانية الفرد ومحاربة الفساد الاداري والحسوبيات والتهزل في الوظائف الحكومية وفي الحياة الاجتماعية ، لهذا فان بيان الحكومة يطمح الى تلبية الحاجات ونشر العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والاصلاح الاداري واحداث التغيير في جميع مرافق الحياة ، لاسيما في اجهزة الإدارة الحكومية ، وتولية المراكز الادارية الإدارة الحكومية ، وتولية المراكز الادارية والقيادية للكفاءات القادرين على تحمل مسؤولياتها ، ذوي الرأي

والدراية والعلم والاختصاص ، واستكفاء الأمناء النصحاء ، لتكون الأعمال بالكفاية مضبوطة ، والعدالة بالأمناء العادلين محفوفة مصداقاً لقوله تعالى ﴿ ان خير من استأجرت القوى الأمين ﴾ فالقوة والأمانة هما الجدارة أي القدرة والكفاءة وتقوى الله ذلك لأن العمل اهم من القول ، والإنجاز اصدق من الوعد .

وعليه لابد لي من التنويه ببعض مطالب شعبنا الحيوية في الأردن بعامة ، وفي لوائي الرمثا وبني كنانة بخاصه ، ففي مجال الصحة والمياه والزراعة والبيعات الدراسية والسياحة والآثار والعدالة في توزيع الوظائف العامة ، تعودنا على ان مطالبنا ليست الا نفخاً في قربه مثقوبة ، ومع كل هذا كنا نعطي الثقة على امل ان تعكس الحكومات عبر سلوك وزرائها ما يقال في بياناتها ، وهو المنطق نفسه الذي نقفه من هذه الحكومة الطموحة ، وعلى الامل نفسه في تحقيق برامجها ، وفي مقدمتها الثورة البيضاء على الفساد والتخلف

واستغلال الوزارة والوظيفة العامة لكسب الشعبية الرخيصة ، وعليه فان هذه الحكومة مطالبة باصلاح ما افسد في الوقت الذي تفاقمت فيه البطالة واستشرى الغلاء : فالفقراء يرون ابناءهم يعانون من البطالة ومرارة الجوع وشظف العيش ، لذلك فالأمر يكبر ويكبر في ان تتحقق على يدي هذه الحكومة مصلحة الوطن والمواطن عبر تغيير جذري في جميع مناحي الحياة .

معالي الرئيس حضرات النواب الاكارم :

ان اهلنا في الرمثا وبني كنانة ولاؤهم ولاء عاقل واع صادق عميق لوطنهم ومليكهم ، ولكنهم اعتادوا ان يتنكر لمطالبهم ، فما يسمى بمستشفى الرمثا الذي يحبو وراء الزمن ، والذي تغزوه جحافل الذباب الاحمر من " مصحح الاكيدر " ومخيمات التنقية الاخرى مع انقطاع المياه وشحها صيفاً ، كلها معضلات تنتظر الحل والرغبة الصادقة في المعالجة والتطوير ، ولما كان بنية

الحكومة الراهنة ان تعمل على تحقيق المطالب وتلبية الحاجات وحل المشكلات ضمن اطر العدالة والمساواة والأولويات من غير تحيز او محاباة ، فان لنا معها موقفاً نابعاً من الثقة بها وبتوجهاتها ، من ضوء استعدادها والتزامها بالاصلاح الإداري ومعالجة الفساد والبطالة والغلاء ووضع الكفاءات المغيبة عن عمد وقصد في مكانها المناسب ، ليعود لشعبنا الأمل والثقة والطمأنينة على مستقبله ومستقبل بلده وأبنائه ، بانتشار العدل والحق بين الناس اجمعين ، وتكتسب الحكومة مصداقيتها الأكيدة في نفوس ابنائه ، لهذا فانه يؤمل من هذه الحكومة تحقيق الثورة البيضاء ، فهي يحكمها الاستراتيجية الذي ينتظره الناس كل الناس على امتداد الوطن من اقصاه الى اقصاه .

معالي الرئيس حضرات النواب الاكارم :

وعتاًماً ، ماذا عسانا نقول لأهلنا في الرمثا ؟ انقول لهم : ان رمتاكم

هذه من الأعمال

غير مؤهلة لا ديموغرافياً ولا جغرافياً لتكون محافظة ؟ ام نقول لهم: انكم لستم بحاجة الى مستشفى وان الذهاب لا يضر ، فالذهاب في احد جناحيها داء وفي الاخر دواء ، فلا نخشوها ، ام ماذا نقول ؟ وايّاً كان السبب بعدم الالتفات الى هذه المطالب الحيوية والاهتمام بها فهو امر عجيب ، وعليه فان هذه الحكومة التي تحظى بشبه اجماع شعبي على انها فرجة الامل المرجو ، يجب ان تكون وزراؤها وزراء لكل الشعب الأردني الطيب ، والا يكونوا وزراء جهويين او فئويين ، فقد بلغ السيل الزبي وناثنا منه ماكفى .

كما ونرجو الا يخيّب ظن الشعب وثقته بها ، فالشعب متفائل يعول عليها امالاً اكبر من الكلام واوسع من البيان . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله .
المتحدث الاستاذ مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس اخواني اعضاء المجلس الكريم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
استمعنا بأهتمام الى بيان حكومة دولة الاستاذ الكباري .

وتابعنا بتقدير بالغ كتاب التكليف السامي للحكومة .

وابتداءً اود ان اقدم واقر الشكر وعميق التقدير الى سمو الأمير زيد بن شاعر وحكومته التي بذلت أقصى جهودها وامكاناتها في خدمة الوطن والمواطن وادت رسالتها بكل اخلاص رغم الظروف الصعبة التي احاطت بفترة حكمها .

ولئن استطاعت حكومة الامير زيد بن شاعر العبور بالبلاد والوطن في مرحلة حرجة جداً وعلى غير وجه مستطاع ، مهتدية بتوجيهات صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله ، فان واجب العرفان والوفاء يقتضي منا ان نرجي الشكر العظيم الى سموه وزملائه وان نعبّر لهم

عن كل مشاعر التقدير والعرفان .
معالي الرئيس ، اعضاء المجلس الكرام

تأتي حكومة الرئيس الكباري مطلّة على مرحلة دقيقة وحديدة من مراحل تطور وطننا العزيزة وهي حكومة نبائية ، ولانقول انها حكومة برلمانية لأنه لا وزراء من الاعيان فيها ، ومجلس الاعيان هو الشطر المكمل للبرلمان ، نقول انها حكومة نيابية برئيسها لأن الظروف اقتضت ان يكون معظم اعضائها من الأخوة النواب ، وهو امر يضع الحكومة ومجلس النواب امام امتحان عسير نأمل ان يتم اجتيازه بكفاءة وجدارة .

سيدي الرئيس

لقد قلت انها حكومة نيابية ولكني وانا اؤكد انني لم اكن يوماً من الأيام طامعاً في منصب وزاري ، اود ان اسجل على هذه الحكومة وعلى الحكومات التي سبقتها انها ليست على وفاق (على ما يبدو) مع اصحاب العباءات ، وكان الود

مفقود بينها وبين العباءة ، هذا الرمز الشريف القومي ، منذ مطلع التاريخ وحتى الان ، والذي تشرف بارتدائه مفجر الثورة العربية الكبرى له وكذلك ابناء واحفاده الميامين وهذا الرمز نجده لا ممثلاً في مجالس الوزراء المتعاقبة في العقود الأخيرة ، فهل هناك تناقض بينه وبين المنصب الوزاري ؟ ام ان هناك حكمة لا نعلمها وراء ذلك ،،، اقول ان الذكر لهذا الامر ليس الا من قبيل تسليط الضوء على واقع معين ، وانا في جميع الاحوال ، ارجو لزملائنا النواب الوزراء وغير النواب من الوزراء ايضاً كل توفيق ونجاح واثقاً من انهم جميعاً اهل لحمل امانة الخدمة وشرف المسؤولية .

معالي الرئيس ، اعضاء المجلس الكريم

ان المرحلة التي تواجهنا مليئة بالتحديات والاستحقاقات ، فهناك التحدي الذي تفرضه طبيعة الدور الاردني في المجتمع العربي والدولي بحكم تطوره السياسي وبحكم موقعه

كل من أشعل

الجغرافي ، وهناك التحدي في المجال الاجتماعي الذي يفرضه تزايد مستوى الفقر وانتشار وتزايد البطالة والتحول الاجتماعي الكبير الذي من شأنها ان تزيد الاغنياء عناء وان تزيد الفقراء فقراً وبؤساً ، وهناك التحدي الاقتصادي الذي يفرضه استحقاقات المرحلة بما في ذلك استحقاقات عملية السلام وضرورة العمل على تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة الانكماش الشديد الذي أصبحت تعاني منه المملكة وضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني بما يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية وسياسة الانفتاح على العالم والعمل على جذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية والقضاء على معوقات الاستثمار من تفيد وروتين وبيروقراطية وقصور عن فهم طبيعة المرحلة التي ندخل إليها ، وهناك التحدي في المجال السياسي الداخلي وهو الذي يرتكز أساساً على ضرورة تطوير النهج الديمقراطي الذي اختارته البلاد طريقاً لها بكل ما

يعنيه ذلك من الحفاظ على حقوق الانسان وحرياته الأساسية وكرامته من جهة وتنمية روح الاحساس والمسؤولية والمواطنة من جهة اخرى ، واني اعتقد ان في خطاب التكليف السامي من المؤشرات والتوجيهات ما يكفي لو طبق جزء منه لتحقيق معظم امالتنا في هذه المجالات ، ونقدر ان بيان الحكومة الذي تقدمت به لنيل الثقة ، فيه استجابة واعية ومدركة ، لكل ماورد في كتاب التكليف السامي ، وان العمل على ترجمة ماورد في هذا التكليف الى واقع ملموس ، ونقل ماورد فيه ، من حيز الشعار والعنوان الى حيز التطبيق العملي ، كفيل بأن يضعنا على الطريق الصحيح بأن لا احداً يطلب المعجزات ولا نطالب بتحقيق ثورة تشمل كل مناحي الحياة فهناك مراحل لا بد من اجتيازها وهناك ظروف موضوعية لا بد أخذها بعين الاعتبار ، وهناك عوائق ومحددات لا بد من معالجتها والتعامل معها ، وفي اعتقادي ان هذه الحكومة بما

أعلنت عنه من نوايا حسنة وتوجهات رشيدة قادرة على تحقيق معظم الامال التي اثرت عند تشكيلها ، والتي اختلطت بمبالغات كثيرة ورافقها اشارة توقعات ، وطموجات كثيرة تحد منها ظروف الواقع ومتطلباته .

اننا مع الحكومة في ان تنهج نهجاً جديداً في الداخل وفق ما يتراءى لها اجتهداها ونحن مع الحكومة في توجيهها لمحاربة الفساد ومحاسبة المفسدين والفاستين وفي تفعيل قدرات جهاز الادارة الحكومية ، بشكل يحقق افضل خدمة للمواطن كما اننا نتفق مع الحكومة تماماً في ما اعلنته من ان هدفنا هو رفع سقف الحرية وسقف المسؤولية معاً ، فالحرية والمسؤولية ، وجهان لعملة واحدة وطرفان في معادلة متوازنة لا يجوز ان تختل لحساب احد طرفيها .

كما ان توجه الحكومة لإعادة النظر في سياسة التعليم والتعليم العالي ، ووضعها على اسس ثابتة جديدة تضمن العدالة والمساواة وتضمن اعداد جيل جديد من الخريجين المؤهلين المزودين بالعلم والخلق ، هو توجه سليم وحميد فلقد عانى مرفق التعليم والتعليم العالي من اختلالات كثيرة وعميقة ، وقد آن الاوان لمعالجتها بشكل جذري ومستقر .

معالي الرئيس ،

واما في موضوع الدعم ، فأنتي اطلب من الحكومة ، ان تتعامل معه بشكل بالغ الدقة والحظر وان تلتزم بأن لا تتخذ أي اجراء من شأنه الاساءة او المساس بقوت المواطن وبالمواد الأساسية التي يحتاجها ، وبأن يكون شعار الدعم لمستحقه مطبقاً تطبيقاً صحيحاً وسهلاً ، وما يمنع المعاناة والمحاباة معاً .

كما ان الحرص على المال العام وطرق انفاقه وترتيب الأولويات في انفاقه ، بشكل منطقي يستجيب للحالات الاكثر ضروره ، هو امر بالغ الخطوره ، ونحن نتطلع الى خطوات الحكومة بهذا الصدد .

اما اهتمام الحكومة بالقوات

كلنا من أهل

المسلحة وبالأجهزة الأمنية وتطورها ، تطوير قدرتها فهو امر نشارك الحكومة الحرص عليه فقواتنا المسلحة هي رمز الأمان والطمانينة وهي مبعث الفخر والاعتزاز .

وايضاً التفات الحكومة الى معالجة مرفق العدالة والجهاز القضائي وإيلائه العناية اللازمة ومده بالوسائل والأماكن والكفاءات فهو امر يحظى بالتقدير والاهتمام ايضاً ، فالقضاء هو الوجه الحقيقي للدولة وهو الحكم النهائي في نزاعات الافراد مع بعضهم وفي نزاعاتهم مع الادوات الحكومية ، وهو حارس الحياة الديمقراطية ، والمؤمن على اموال الناس وارواحهم وحياتهم .

كما ان إيلاء الزراعة الاهتمام الأكبر والخروج بها من دائرة الاجتهادات المختلفة والمتناقضة قد اصبحت ضرورة ملحة واولوية متقدمة ، وعلى أي حكومة قادره ان تولي الزراعة جل اهتمامها ، وكذلك الحرص على الثروة الحيوانية وتنميتها والحفاظة عليها بالدعم اللازم .

وكذلك فان معالجة قضايا املاك الدولة وقضايا تفويض الاراضي بشكل عادل وسريع وإيجاد اسس ثابتة وعادلة لمنح تراخيص تسيير المركبات ، ووسائل النقل وسائر انواع الرخص الاخرى ، سواءً على الصعيد الامور المتعلقة بالحكومة او بالبلد وامانة عمان الكبرى ، ودراسة التجربة السابقة بمجاء وموضوعيه لاستخلاص النتائج على ضوء مصلحة المواطن والتيسير عليه .

بالتنظيمات ومعاملاته وتخفيف الروتين المعقد بالامر كثره عليه .

معالي الرئيس ، اخواني اعضاء المجلس الكريم .

ان ما احتواه بيان الحكومة الذي استهدى بخطاب التكليف السامي من معالجات ايجابية وتوجهات سليمة ورشيدة وان ما نعرفه عن دولة الرئيس الكباريتي من قدره على العمل وديناميكيه ورغبة جاده في الاصلاح والتطوير بعيداً عن الاساليب التقليدية او معالجتها بحلنا نتفائل بخير . ونأمل بان هذه الحكومة

ستحقق انجازات هامه لصالح المواطن ، وان يجتهد هو تحدي للامل واصرار على ولوج ابواب المستقبل بقوة وكفاءه .

ونحن نتطلع الى ادائها ونراقبه ولها علينا حق النصح والتقويم والمشاركة ولنا عليها واجب الاستماع والمشورة .

وختاماً : ادعو الله جل جلالته ان يحفظ هذا الوطن امناً عزيزاً مستقراً في ظل قائد المسيره وشيخ العشيره وكبير الاسره الواحده الكبيره جلالة الملك الحسين المعظم ، وقرة عين الأردن سمو ولي عهده الأمين ، بمناسبة تعريب الجيش ، نبارك للقائد العام وللقوات المسلحة بهذه المناسبة الغاليه وكلنا جنود الوطن ونقول لقائدنا الحسين ونطلب من الله له ولجيشه

يا الله نطلبك العفو وسرة الحال لحامي اطراف الحرم من اقباله تعطى الحسين العمر مع كثرة المال وتعطيه من سر رساله جلالة الله يعينك للثقيات شياً

حكمتك على شعبك انوار وسهاله اكلتن مع راين لفوك بالحال طوعت اكبار الغرب او سوء كفاله الزمتهم عهد الرجاء بفعال لما اعتليت السرج فوق الخياله ثبت ا حدود ابلادنا والخطر زال وعربت جيوش العز او حسنت حال غزيت رايات الفرخ فوق الجبال وسجلت بالتاريخ كل الاصاله الهاشمين املوكتنا ا بكل الحوال ستر البلاد او عزها بالجلاله والسلام عليكم ورحمة الله معالي رئيس المجلس : وعليك السلام ، المتحدث الزميل احمد الكساسبه .

السيد احمد الكساسبه :

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على امام الانبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ورضوان الله على اوزاجه والتابعين وتابعيهم والعاملين باحسان الى يوم الدين .

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

هذه من أعمال

"ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب"

صدق الله العظيم
معالي الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين بادئ ذي بدء اغتنم هذه الفرصة لأرفع من على هذا المنبر باسم ابناء محافظة الكرك الشماء عامة وباسم ابناء عشائر البراشة وقضاء عي خاصة وباسمي خصياً ، اصدق التهاني ، والاعتزاز الوطني بذكرى تعريب قيادة الجيش العربي الأردني ، ارفعها للوطن شعباً وقيادة وجيشاً ، مستذكراً شهداء هذا الجيش ، شهداء الأمة والوطن لا بعث لاسرهم وذويهم اعمق معاني الاحلال والاكبار لتضحياتهم ، سائلاً الله جلّت قدرته ان يعيد هذه الذكرى والوطن في أبهى ما يكون حرية وأمناً ورفاهاً ، والأمة في عزة ووحدة .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين اقف اليوم وايامكم المناقشة البيان الوزاري لثالث حكومة تتقدم

طالبة الثقة من مجلسنا هذا في غضون عامين ونيف من عمره ، واجد من المفيد ان أشير قبل الشروع في مناقشتي للبيان الى ان قصر فترة حكم الحكومات في بلدنا - خاصة في السنوات الثمان الاخيرة - يشكل في ظني احد اهم الأسباب التي تؤدي الى عدم ثبات السياسات ، وضعف الانجازات او عدم ترجمة البرامج التي ترد في البيانات الوزارية الى واقع يلمسه الناس ، فيبدو عدم الانسجام بين الواقع والبرامج التي تطرحها الحكومات جلياً واضحاً ، ويصبح تحقيقها في فترة حكمها غير قابل للتطبيق ، فتظهر للمراقب على أنها مجرد وعود فضفاضة وامان ليس الا . والناظر الى بيان الحكومة الذي بين ايدينا ، يقولو لديه انطباعات انها خطة عشرية ، تتطلب موازنات ضخمة لانجازها ، مع ان هذه الحكومة جاءت في بداية عام مالي لم تضع موازنة الدولة خلاله ، لتتخرج ولتويعتض طموحاتها وتحقيق وعدها .

لكن هذا لا يعني من الاعتراف بأن هذه الحكومة قد جاءت ببرنامج اقتصادي واجتماعي شامل ، قد يوتي اكله اذا ماتوفرت له الفترة الزمنية الكافية ، الإدارة الصادقة . كما اسجل للحكومة التفاهة المعنى به للشأن الداخلي بأسلوب يبعث على الامل والارتياح .

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمين جاءت هذه الحكومة والشارع الأردني لازال في ذهول من زلزال المعاهدة ومتبعها ويشعر باحباطات عديدة وعلى الكثير من الاصعدة ، تراجع في النهج الديمقراطي ، وتدني لسقف الحريات العامة ، وتردد في الاوضاع الاقتصادية ، وتفش لظاهرتي البطالة والفقر ، وسوء في استخدام السلطة ، واستشراف في آفني المحسوبية والشللية ، وارتفاع في الاسعار ، وتآكل في الدخل ، واعتداء وتقييد على الصحافة ، وتدخل سافر في شؤون النقابات ، وهدر للمال العام ، وترهل في الوظيفة والإدارة العامة ، وعدم عدالة

في توزيع مكاسب التنمية وموارد الدولة بين المحافظات والأقاليم . أقول جالت هذه الحكومة وامامها هذه التركة والاعباء المنقلبه والمؤوليات الجسام ، جاءت رافعة شعار حكومة " الثورة البيضاء " والتي تعني في حدود فهمي على الأقل : ثورة على البطالة والفقر ، ثورة على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي ، ثورة تسهم في إعادة هيكلة الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، على طريق تحقيق منفعة قصوى للشارح ، الأقل حظاً في المجتمع ، وهي عندي ثورة تهدف الى جعل الوظائف العامة والمناصب القيادية العليا ، مفتوحة للجميع ومتاحة لهم ضمن شروط الكفاءة وتساري الفرص ، ولن يتحقق ذلك كله الا في ظل حيادية الحكومة ، وعدالتها في توزيع المنافع والاعباء الاقتصادية والاجتماعية على الجميع .

والثورة البيضاء أفهمها توازناً تمويماً بين المحافظات والأقاليم ،

هذه من الأعمال

توازننا لا يعني بالضرورة التحانس الكامل في مستويات التنمية ومعدات النمو بين مختلف المحافظات والأقاليم وفرسان هذه الثورة تشكيل شباب ، فقد أطلق على الحكومة بأنها حكومة الشباب .

فهل ستزج الحكومة هذا الشعار الى منجزات يلمسها الناس على ارض الواقع ؟ وهل سيساهم حماس الشباب في سرعة الانجاز ؟ وهذا ما اتمناه ، ام ان الحماس سيؤول الى اندفاع وارتجال ؟ ارجو ان لا يكون .

ويجعلني اطمأن للنتائج بإذن الله ان الوزراء النواب ، سيتصرفون بل يجب ان يتصرفوا كحاملين امانتين ، امانة الحكم والنيابة عنهم في مراقبة الاداء الحكومي وثقي بزملائي كبيرة وانهم لن يخذلونا ولن يخذلوا الوطن واثمني لهم التوفيق .

معالي الرئيس الاخوة النواب المحترمين لكل ماورد آنفاً ، لن احلل كثيراً مما جاء في البيان ، ولن القيد الكثير مما وجد به ، بل سيكون

مناقشتي موجزه ما استطعت وفي المحاور التالية :

١ - التشكيل الوزاري

٢ - السياسات الخارجية والعلاقات الدولية

٣ - الشأن الداخلي :

* الحريات العامة * التشريع

* الفساد المالي والاداري * الادارة العامة والخدمات * البطالة والفقر

* التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

اولاً التشكيل الوزاري :

كثرت التعليقات ، والتحليلات حول التشكيل الوزاري " اقول التشكيل الوزاري واستعظمت كلمة تشكيل بدل فريق لان الحكومة ثوره لكن بيضاء وفي العالم الثالث الثورات تأتي من خلال تنظيمات او تشكيلات كمصطلح عسكري ، فليل عنه بأنه غير قادر ، وبان العدد كبير وانهم قليلو خبرة وانه فريق ترضيات ، وجمولة زائده ، وقيل عنه انه فريق شاب ، وطموح .

ولكن لي رأي في كل ما قيل وفي التشكيل ، فانا اتفهم موقف رئيس

السوزراء ، واي رئيس وزراء يكلف ، فعند التشكيل يخضع اختياره او يتأثر بالكثير من التمنيات او الضغوطات ، والتقاطعات ، ويكون مثلاً امامه واحده من اهم النقاط وهي المرور من نفق الثقة الضيق المخوف بالمخاطر ، وبالرغم من ذلك فإن هناك ايجابيات وسلبات ظهرت في التشكيل اهمها في رأيي مايلي :-

أ - الايجابيات

- ان التشكيل برلماني في غالبية .

- يتمتع بروح الشباب وحماسهم وطموحهم

- ضم معظم التلاوين السياسية الممثلة في المجلس

- ضم الكثير ممن يشهد لهم بنظافة اليد والتاريخ الوظيفي

- استندت فيه وزارة الداخلية لاستاذ جامعي ورئيس جامعة لم يذكر عنه الا كل خير .

- السلبات :

- كبر حجم التشكيل " مع تفهم للظروف التي رافقته "

- وجود عدد من الحقائق غير الضرورية .

- عدم مراعاة البعد الجغرافي في التوزيع .

من هنا فاني آسف للتعبير الذي سمعته اكثر من مرة بأن هناك حمولة زائدة فلا يليق ان نعت زملائنا بانهم حمولة وزائدة ايضاً .

في المحصلة فاني لا ارى غضاضة في الاسلوب ولا النتيجة التي اخرجت هذا التشكيل .

ثانياً: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

اعلن ابتداء اقتراعي بما سيرد في كلمة الكتلة التي اتشرف بالانتساب اليها ولكنني اود الاشارة الى بعض النقاط :

- موقفنا من العلاقات مع دولة الاحتلال لم يتغير وسيبقى منسجماً مع ثوابتي الاسلامية وثوابت جبهة العمل الاسلامي ، وماظنة مصلحة وطنية او فية مصلحة الوطن .

- العلاقات الخليجية الاردنية اشد على يد الحكومة واثمني لها التوفيق في

كل من اطلع

الحكومة ان تبدأ تعدد من الآن احد سياسينا الكبار وترشحه وتسعى لفوزه لمنصب الامين العام للأمم المتحدة .

(ii) دعم شعب البوسنة والهرسك المسلم لنيل حقوقه .

(iii) دعم الاخوة في الباكستان في المسألة الكشميرية .

(iv) دعم الاخوة في الجمهوريات الاسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق وتقوية العلاقات والروابط معها .

(v) دعم جميع القضايا الاسلامية والدولية العادلة .

العلاقات الأردنية العراقية :

ارجو ان تعمل الحكومة على ازالة التوتر الطارئ على العلاقات العراقية

الأردنية ذلك التوتر غير المسير

للعلاقات ، وان نعلم ان الشارع

مستاء لهذا الحال الذي آلت اليه

العلاقات مع العراق الشقيق .

واني اذ اتفهم حرص الحكومة

على ازالة المعاناة عن الشعب العراقي

والتي هي ليست من صنعنا فاني

تنمية الاجواء واعادة الامور الى نصابها ومسارها الصحيح .

- العلاقات الاردنية السورية

ارجو ان تكون علاقة التكامل

والتعاون والثقة والجوار وان يحفظ

للاخوة دورهم في كل ما يجري .

- العلاقات العربية الاخرى :

(i) ادعو الحكومة الى دعم موقف

اليمن دعماً مطلقاً في موضوع نزاعها

مع اريتريا ومن ورائها ، وذلك

لاستعادة سيطرتها على جزرها .

(ii) وادعو الحكومة الى مساندة

السودان الشقيق ودعمه واستخدام

الحضور الأردني في المحافل الدولية

للحيلولة دون فرض الحصار عليه ،

وان نحترم سيادته على ارضه .

(iii) توثيق العلاقات مع كافة

الاشقاء العرب .

(iv) دعم الجامعة العربية وتطوير

ميثاقها لتقوم بما يقولوه الشعوب

عليها .

- العلاقات الدولية :

(i) الامم المتحدة - الاسهام

الفاعل في انشطتها ، والطالب

في الحريات العامة :

ان شعباً حراً ايضاً ، كريماً

كالشعب الأردني ، لا يجوز ان

تنتقص حرياته ، ولا يليق ان تمتن

كرامة أي مواطن فيه او على ارضه ،

ولا يحق لكائن من كان ان يسلبه حقه

في التعبير عن نفسه ليعكس اصالته

وانتمائه لدينه وامته ووطنه .

ولقد تراجعت الحريات العامة

تراجعا ملحوظا في الآونة الأخيرة ،

وطلع علينا البعض تهمة وحرية "

اطالة اللسان " التي لم يسمع بها

شعبنا الطيب منذ قيام الدولة الأردنية

أعلم ان رموزاً كانت وراء ذلك

ولعلها نجت عن مراكرها ، ولقد

لاحظت توجهاً جاداً لدى الحكومة

في ازالة ماعلق بالحريات ومالحق بها

من حيف ، لكنني اود ان اسمع التزاماً

قاطعا من الحكومة في صون الحريات

العامة ووسائل التعبير عنها ، وان

تطلق للصاحفة ووسائل الاعلام

الحرية المسؤولة في نقل رأي الناس ،

وان تتعهد الحكومة بعدم التعدي

على مؤسسات الرأي والبقابات

اذكرها ان ذلك لا يتم من خلال

المنافسة مع النظام الحاكم في بغداد ،

فأنا شخصياً لا ارى انه من الصواب

التدخل في الشؤون العراقية حتى

بذريعه رفع المعاناة عن الشعب

العراقي ، ولا اجد مبرراً للتدخل في

الامور السيادية العراقية ، وادعو

الحكومة الى ان لا تجعل الاردن موطناً

ولا منطلقاً لضرب العراق او

التحريض عليه او الهجوم عليه

اعلامياً واطالب برحيل المعارضة

العراقية الموجودة على الارض

الأردنية او ان يبقوا ضيوف محترمون

اخلاقيتنا في التعامل مع اشقاتنا ،

وادعو الحكومة ان لا تعود بنا الى

عهد اذاعة صوت العرب وطيب

الذكر احمد سعيد ومذيعنا صاحب

صوت يا اخوتنا في الشمال .

وادعو الحكومة ان تعمل بنفس

الروح والجهد الذي مارسه مع

الكويت ودول الخليج ادعوها

لممارسة ذلك مع جميع اشقاتنا لتعود

علاقاتنا اخوية حميده .

ثالثاً : الشأن الداخلي

كلنا من أهل

بشقيها المهني والعمالي ، وانمى ان
يترجم ماورد في البيان الى تطبيق
ويحول الى ممارسة على ارض الواقع ،
واطالب الحكومة بان تلتزم بتقديم
كافة التشريعات التي تصون حرية
الانسان وكرامته وتضمن عدم
اعتقاله الا بسند قانوني صحيح ،
وان تمارس الأجهزة الأمنية دورها في
ظل احترام القانون لانجازها وان
تكون مؤسسات وطنية تحترم
ولا ترهب ولا ترهب .
اما في مجال التشريع :
فان الانصاف يدعوني لان اثني
على الحكومة لتعهدتها باخراج بعض
التشريعات والقوانين الى حيز الوجود
وعالم التطبيق ولكن للأهمية اؤكد
على مايلي :
* ان تتعهد الحكومة بشكل قاطع
ملتزم باخراج قانون انتخابات
عصري خلال السدوره الاستثنائية
القادمة او العادية القادمة .
* ان تلتزم الحكومة بان يتضمن
القانون الاشراف المباشر والكامل
للسطة القضائية على العملية عملية

الانتخاب اعداداً ، واقتراعاً ، وفرزاً ،
واعراضاً .
* الغاء بدعة الصوت الواحد على
صورته الحالية .
* تخفيض سن الناخب
* اعادة النظر في التقسيمات
الادارية والمقاعد النيابية .
* اظهار قانون الزكاة .
* اعادة النظر في قوانين (١)
التقاعد المدني والعسكري ، الضمان
الاجتماعي ، الاجتماعات العامة ،
الوعظ والارشاد ، وقانون الجنسية .
* وضع قانون لديوان الرقابة
والتفتيش الاداري .
- الفساد المالي والاداري :
* الفساد الاداري :

منذ عام ١٩٨٩ وحتى يومنا هذا
والغلط قائم على ان هناك فساداً
مالياً وادارياً كبيرين وخلاص
الحكومات المتعاقبة متعده بمحاربة
هاتين الأفتين ، وعزمها على كشف
برؤس الفساد والمفسدين وملاحقتهم
ومعاقبتهم ، وتضريب الأرضاع ،
لكن الذي حصل ان الامور ازدادت

سوءاً واستشرى الفساد ، وها هو
بيان حكومة السيد الكباريتي يحمل
نفس الوعود كالحكومات السابقة
فهل ستكون مثلها في النتائج والمآل؟
ام ان الامر يختلف هذه المرة .
من هنا اطالب الحكومة بتفعيل
دور ديوان المحاسبة ورفده بالكوادر
اللائمة ، من قانونين محترفين ،
وفنيين ومهندسين مهرة ، ومحاسبين
امناء قادرين ، وادارات كفوة مخلصه
وقيادة مؤمنة منتبهة ، وتحديث قانونه
ليصار الى ربط ربطاً كاملاً بمجلس
النواب بحيث يتم تعيين رئيسه من
قبل المجلس ويخضع لثقتهم كباقي
الوزراء ويعطى حصانة مثلهم .
كما اطالب الحكومة بوضع قانون
عصري لديوان الرقابة والتفتيش وان
يصبح رئيسه برتبة وزير وان يمنح
الحصانة وان يزود الديوان بكل
مايلزمه ليعسط رقابته بفاعلية على
جميع الوزارات كمؤسسات العامة
المستقلة .
كما اطالب الحكومة ان تبدأ
ثورتها البيضاء في ديوان الخدمة

المدنية فاني ارى ان هذا الديوان في
وضعه الحالي سبباً في عدم تحقيق
العدالة في التعيين والترقية ، فاطالب
باعداد هيكله هذا الديوان ودفع دماء
حديدة فيه لتتخلص من مراكز
القوى فيه وان يصار الى تعديل نظام
الخدمة المدنية وان يصبح التعيين في
جميع مراحل من قبل الديوان ووزير
التنمية الادارية او مجلس الخدمة
المدنية لامن قبل الوزراء ضماناً
للعدالة وسهولة المساعله .
كما اطالب بوضع معايير واضحة
منضبطة لاشغال الوظائف العليا في
الدولة وكسر احتكار هذه الوظائف
لتجمعات بعينها وعائلات مخصوصه
او منابت محدده معتمدين في ذلك
على الكفاءة والعدالة الحيادية .
واطالب بتصويب ما تصل اليه
الحكومة من فساد قائم وكشفه .
* الفساد المالي :
ان ما احتواه تقرير ديوان المحاسبة
الذي قدم مؤخراً يعطى مثلاً او
اموذحاً مصغراً للفساد المالي ، وهدر
المال العام الذي استشرى واستفحل

هذه من الأعمال

منذ امد بعيد وعجزت كل الحكومات عن استئصاله او حتى تخميمه ، لذا فاني ادعو الحكومة الى استئصال كافة اجهزتها الرقابية لكشف هذا الفساد وملاحقة المفسدين والضرب بيد من حديد ، مقدمة مصلحة الوطن على التفاضي ، والامانة التي تحملها على الجاهلة ان لا تخشى في ذلك الا الله وان تكشف علناً او كابر الفساد وتفضح المفسدين ، وان تسارع الى اخراج قانون الكسب غير المشروع ، ومن اين لك هذا ؟ مع انني علمت بعد ان عدت كلمتي بان القانون بادراج مجلس الامه وليس حوزة الحكومة .

كما اود ان اشير الى ان هناك مشكلة اخرى المسؤولية فيها محصورة دائرة ضريبة الدخل ، فالتهرب الضريبي يفوت على الخزينة مبالغ طائلة يحجمها الاغنياء والمتهربون عن ضريبة الدولة ، في حين ان الدراسات تدل على ان ذوي الدخل الجليل اعمى المكلفون من ذوي الدخل المحدود هم وحدهم على

الاغلب من يلتزم وفي بالتزاماته ، لذا اطالب بتحسين الاداء في الاستفاء او التخمين ، واعادة النظر في موضوع الضريبة على الشقق والعقارات .

- الادارة العامة والخدمات :

يعاني جهاز الادارة العامة في الاردن من التزلزل والتضخم غير المر ، كما يعاني من ضعف في الاداء وسوء ادارة الخدمات وتقديمها للمواطنين ، ولقد تم انشاء لجان ملكية للتطوير الاداري مرات عديدة ولكنها لم تعطى أي مؤشر على نجاعة وجودها فلم يتم التطوير وبقي الامر في عالم ودائرة الشعار ، لذا ارجو ان تكون صيحات الحكومة الجديدة لمكافحة هذه الافات حقيقة لا مجرد شعار .

وحسناً ان تعبد وزارة الداخلية بانها ستطور من ادائها واداء اجهزتها وانها ستعيد في كثير من الانظمة وعلى راسها نظام التسيكيات الادارية الاخير وبانها ستعمل الرقابة الداخلية ، وتعيد النظر

في خطوط الحافلات وغيرها ، نشد على يد وزيرها وتتمنى له التوفيق .

- المسألة الاقتصادية :

اما الجانب الاقتصادي في بيان الحكومة ، فاني لاجد نفسي الا على اتفاق تام مع ما أورده البيان من ضرورة التصدي لتردي الأوضاع الاقتصادية ، واستشرأ ظاهرتي البطالة والفقر في البلاد ، لكن ذلك لا يعني من القول بأنه قد جاء في معظمه تكراراً لماورد في بيانات الحكومات السابقة حيث يخلو من الآليات العملية التي من شأنها النهوض بالوضع الاقتصادي في المملكة ، ومع إيماني بأن التصدي للتحديات الاقتصادية التي نواجهه يتطلب فترة زمنية ليست قصيرة ، وجهوداً مضنية ، من اجل ان يحس المواطن العادي ان هناك تحسناً في ظروفه المعيشية والاقتصادية ، الا انني ارجو ان اؤكد على ماورد في تقرير اللجنة المالية للمجلس الكريم عند مناقشة قانون الموازنة العامة لسنة

١٩٩٦ من توصياته ، املاً ان تجد هذه التوصيات طريقها الى التنفيذ في عهد هذه الحكومة التي كما اسلفت لم تعد الموازنة في عصرها .

- وادعم توجه الحكومة فيما ورد في مجال الزراعة والاعلام ، والسياحة والآثار والمياه والطاقة والثروة المعدنية ، والصحة والتربية والتعليم والشباب والاتصالات والتنمية الاجتماعية والثقافة .

- اما في مجال النقل :

فاني ادعو الحكومة الى السري وعدم الاسراع في انشاء ارضية جديدة لميناء العقبة وذلك في ضوء الركود الذي يشهده منذ فترة النقل عبر الميناء ونتيجة لما استجد بموجب الاتفاقات الاقليمية .

وازيد الحكومة بشدة في موضوع تخصيص سكة حديد العقبة ، بل ومنح امتيازها ونقل ملكيتها او تأجيرها لفترة طويلة لشركة الفوسفات حيث ان لا واجب لهذه المؤسسة سوى نقل الفوسفات ، والحكومة تدعم المؤسسة الخاسرة

باستمرار باموال طائله فهو حقيقه
دعم لشركة الفوسفات لذا ادعو الى
الاسراع في محصصتها .

- اما الملكية الأردنية :

هذه المؤسسة العزيزة علينا جميعاً
كأردنيين ، ولما لها من سمعة عالية
واقليمية الا انها قد حملت الدولة
مديونية كبيرة بسبب ماتفش فيها في
فترات من فساد مالي واداري وترهل
جهازها الوظيفي رغم الدعم المباشر
والكبير والمستمر من جميع المسؤولين
في الدولة على كافة المستويات لذا
اطالب اعادة النظر في هيكله هذه
المؤسسة العزيزة علينا .

- واما مجال الوعظ والارشاد :

ارجو ان يتم في عهد هذه
الحكومة ان فازت بالثقة اعادة الهية
للمساجد وصيانة كرامة المنابر وان
يعود اليها علمائهم وفرسانها
ودعاتها ، وان يتذكر معالي وزير
الأوقاف انه في حكومة جديدة .
وفي موضوع الاوقاف الوقف
فاني ارجو ان اذكر بالمشكلة الاقرب
الى المساندة التي تواجه سكان مدينة

الزار الجنوبي حيث انهم مهددون
بالترحيل او الجمود وعدم التمكن
من توسيع منازلهم لتلائم اسرهم املاً
ان ينال الامر عناية خاصة من دولة
رئيس الوزراء معالي وزير الاوقاف .
وأما في مجال الطرق :

فاني لا اعدو الحقيقة ان قلت بأن
محافظة الكرك خاصة ومحافظة
الجنوب عامه مظلومة في مجالها حيث
الطرق مدمره ولا يربطها بالعاصمة
الى طريق مسرب واحد ، لذا اطالب
ان تتعهد الحكومة بأخذ عناية كبيرة
في هذا المجال وان تسعى لفتح طرق
تصل الاغوار الجنوبية بباقي المحافظة
ولا تقتصر على الطريق الوحيد
الموجود حالياً .

القضاء او دعم توجه الحكومة
بكل ما تحدثت به عن القضاء .

وفي مجال التعليم العالي :

ادعو الحكومة الى ان تسارع الى
اخراج قانون الجامعات ، وان تجعل
الاستقلال للجامعات في المجالات
الأكاديمية ، كما اطلب لها بفتح ملف
جامعة مؤتة كاملاً بحيث يترك

المجلس ، وانشغلت - انا شخصياً
على الاقل - حتى هذه اللحظة في
التشخيص ودراسة اسباب الزلزال
وطرق الغائه ان امكن .

لكنني لم اعط ازالة آثار الزلزال او
تقليل اضراره ، وتعظيم الفائدة ان
وجدت لم اعط ذلك الوقت الكافي ،
وحيث انني واجهت الزلزال عند
وقوعه بما استطعت ولم استطع منعه
، وحيث ان ما جاء ورائه هو توابعه
ولان المجلس الذي وقعت المعاهدة في
عهده وبموافقة اقليته لا زال هو هذا
المجلس ومع اني لازلت على رفضي
للزلزال ولو استطعت الغائه لفعلت ،
لكن ذلك فإني سألتفت الى الشأن
الداخلي لاعطيه اهتمامي في المدة
المتبقية من عمر المجلس وعليه :

فان برنامج الحكومة في الشأن
الداخلي في جميع محاوره الذي تحدثت
عنها وناقشتها يلقي قبولاً لدي
ودعماً مني ، مع تمنياتي حارة بأن
يعاد النظر في سلوك الحكومة في
السياسة الخارجية لكل ذلك اعلق
قراري بشأن الثقة او عدمها على

تجاوزات وتظلم وسأسعف
الحكومات بالوثائق والملفات وارجو
ان لا اضطر الى توجيه الكثير من
الاسئلة والمذكرات وربما الاستجواب
بشأن هذه الجامعة .

معالي الرئيس حضرات الاخوة
النواب المحترمين ، لعلي قد اطلعت
وافضت احياناً ، لكن الواجب وامانة
المسؤولية الزموني بذلك ويدعوني
الواجب الان ان استحضر في ذهني
ان الحكومة المائلة امامنا قد جاءت
بعد حكومتين رافقتا الزلزال الكبير
الذي اصابنا في مشاعرنا وفي
تقديرنا زلزال انهاء الصراع مع
اليهود وماتبعه من معاهدة
واتفاقات .

ولقد وقفت طيلة الدورات الماضية
وخلال ارهاصات الصلح الموقف
الذي انسجم مع ثوابتي وعقيدتي
ومع توجه الحزب الذي اتشرف
بالانتماء اليه ، وماكنت مشاركاً في
الموافقة على ماتم ، بل وقفت
وزملائي في محاولة لمنع وقسوع
الزلزال، ولكنه وقع وبموافقة هذا

هكذا من الأشغال

والنقابي والانتخابية والصحافية حتى تمكن الاطمئنان الى ان ذبول المرحلة الماضية قد زالت الى غير رجعة ، وان مقومات الحياة الديمقراطية قد ترسخت وتعمقت واصبحت قادرة على الاستقرار والاستمرار .

ولعل من ابرز المفاهيم الجديدة التي يتعين تكريسها وتأكيداها في المجال الاقتصادي ، تشجيع قوى الانتاج على حساب قوى الاستهلاك ، ودعم آليات التصدير على حساب آليات الاستيراد ، وتقديم اوسطى ، التكامل العربي على حساب التكامل الشرق اوسطى ، ومراعاة الارضاع والمعادلات الداخلية ، اضافة الى ضبط الانفاق الحكومي البذخي والمظهري الذي لا ينسجم واورضاعنا المالية البائسة ، والذي يمكن تمويل حصيلته الى الشرائح الاجتماعية الرازحة تحت عطف الفقر .

اما على الصعيد الاجتماعي ، فلا بد للحكومة "الثورة البيضاء" ان تعيد ضبط التوازن الاجتماعي من خلال

الذي تهتمش وتهشم في السنوات الماضية لحساب الشرائح العليا التي باتت تستحوذ على السلطة والثروة معا ، وذلك لان الطبقة الوسطى هي عماد التفكير والتنوير ، وهي الجسم الاجتماعي الذي يحول دون انقسام المجتمعات الى اقلية علوية تشجع التغريب ، واكثرية تحتية تغوص في مهاوي الفقر والتطرف والتخلف .

الزملاء الكرام ،

دعونا ننظر بهدوء ، ومن منطلق المسؤوليات التاريخية الملقة عاى كاهل هذا المجلس ، الى هذه الحكومة ، ومحاول سير غورها ، وبرامجها المقترحة واهدافها الحقيقية ، فحكومة الشباب هذه ، قد جاءت في وقت شاخ فيه قلب الوطن والمواطن ، بفعل ثقل الموم ، وحجم التحديات والاحباط الذي اصابنا نتيجة لفشل السياسات المختلفة في تلبية طموحات المواطن ، ناهيك عن الفشل في اصاله الى أي محطة تعكس نقلة نوعية ايجابية سواء اكان ذلك سياسيا ام اقتصاديا او حتى نفسيا .

وانتمى ان لا تكون حكومة دولة السيد عبد الكريم الكباريتي ، استبدالية ذات نهج مقايض ، بمعنى انها ستقايض بالانفراج الداخلي الملحوظ فيما يتعلق بالحريات العامة واحترام حقوق الانسان ، وان كان لك الانفراج سيقصر ، على ما يبدو ، على الممارسة وليس التشريع ، بمهمات اقليمية وخارجية تكون هي الاجندة الحقيقية للحكومة ، وبرنامجها الاساسي .

واذا كان ذلك هو واقع الحال ، فما هي تلك المهمات الاقليمية والخارجية والتي توجب الطلب من هذه الحكومة ايضا موقفا منها ؟ لن امل القول : ان خيارنا وهويتنا هي عربية اسلامية ، ولن يغير او يبدل السلام مع اسرائيل من هذه الحقيقة مهما بدا من ملامح لتغيير الاولويات ، وعلى الحكومة ان تعي هذه الحقيقة بكل ابعادها وتصرف على اساسها .

ان موقع الاردن الاقليمي هو مع اشقائه العرب اولاً ، واي دعوة

لتغيير الارتباط الاستراتيجي السياسي والاقتصادي للاردن من ارتباط عربي الى ارتباط شرق اوسطى ، انما هي دعوة خطيرة لعزل الاردن عن هويته القومية وعن امته العربية ، ومصلحة الاردن تكمن في التعامل مع الاقليم الشرق اوسطى من خلال مجموعته العربية ودائره القومية وليس متفردا ، وفي هذا الوقت ، الذي تغيرت فيه حتى التسميات ، فاصبح المغرب العربي يسمى بشمال افريقيا ، واصبح المشرق العربي يسمى بالشرق الاوسط ، واختفت من لغة السياسة الدولية والعربية كلمات الأمة العربية والعالم العربي والوطن العربي ، في هذا الوقت بالذات ، اقول ان هذه الحكومة مطالبة بتأكيد التزامها الاستراتيجي والعمل باعطاء الاولوية في علاقات الاردن العربية والاسلامية على أي علاقة اخرى .

اما بالنسبة للعراق ، فاني ادعو الى عدم تبني سياسات تحمل في بذورها صفة المخاطرة ، والتي سوف تنعكس سلبا على المصلحة الأردنية العليا

هذا من الأعمال

سياسيا واقتصاديا ، واذا كنا صادقي
النية تجاه العراق وفي التعامل معه ،
فان هناك اطرافا اقليمية ودولية ذات
اهداف خبيثه تكن السوء للعراق
وللاردن معا ، وقد تتسلك هذه
الاطراف على ظهر حسن نوايانا
لتصل الى اهدافها الخفية ،
والسياسات التي تهدف الى اصلاح
ذات البين عربيا يجب ان لا تكون
سياسات استبدالية تهدف الى
استعادة صداقة دولة عربية شقيقة من
خلال استعلاء دولة عربية شقيقة
اخرى ، بل يجب ان تكون من خلال
سياسات الوفاق والتوافق مع كافة
الدول العربية الشقيقة ، وكما
تعلمون ، فسوف تشهد الساحة
العراقية الاقتصادية والمعيشية
انفراجات متتالية نتيجة لمفاوضات
النفط مقابل الغذاء والدواء ،
وللاسف ، فاننا في الاردن قد قررنا
الانسحاب تدريجيا من الساحة
والسوق العراقي في هذا الوقت
بالذات ، ان سوء التوقيت هذا اصبح
ملفتا للنظر .

ويبقى طلبنا الى الحكومة مستمرا
وقائما من اجل ان تكرر جل
جهدنا لرفع المعاناة عن الشعب
العراقي ، ورفع الحصار عنه ،
وتدعيم وحدة قناته وسيادته على
ارضه وسلامتها ووحدتها ، واعتبار
كل ذلك احد الثوابت السياسية لهذه
الحكومة مع الالتزام الكامل بعدم
التدخل بالشؤون الداخلية للعراق
باي صورة كانت وتحت أي شعار ،
ليس خدمة للاستقرار العراقي
وتماسكه فحسب ، ولكن ايضا
للامن والاستقرار والاستثمار
الاردني الذي اخشى ان يتم تفويضه
على مذبح حسابات خاطئة .
معالي الرئيس ،

ان خصوصية ما يربط بين الاردنيين
والفلسطينيين وبين الاردن وفلسطين
هو امر معترف به ، وهو قائم على
ارض الواقع ، ولا يحتاج الى براءة او
شهادة ميلاد من احد .

وان مراعاة الاردن للظروف الخاصة
، التي رافقت وتوافق مخاض ولادة
الدولة الفلسطينية ، يجب ان لا تفسر

لاخراج اسرائيل من مآزق على
حساب الاردن وفلسطين .
ولا بد ان اشير ايضا الى تنامي التعاون
والتعامل بين الاردن وحلق الاطلسي
والمنظمة الاوروبية للدفاع الغربي ،
والذي اصبح ياتخذ ابعادا هامة
وكبيرة ، بعيدا عن الاضرار وانتباه
الرأي العام ، وعلى الحكومة ان
توضح بكل وضوح ماهية ودرجة
هذا التعاون ، اذ لا يخفى على أي منا
دور هذه المنظمات العسكرية
ومراميتها واهدافها ، ومشاركة
القوات المسلحة الاردنية ضمن قوات
حفظ السلام في البوسنة لتنفيذ اتفاقية
ديتون ، التي ورد ذكرها في البيان
الوزاري ، هي مشاركة تمت تحت
علم وقيادة حلف الاطلسي وليس
تحت علم الامم المتحدة .

معالي رئيس المجلس ، الزملاء الكرام
بعد ان هدأت تلك الزوابع الاعلامية
الفريدة من نوعها في تاريخ الاردن
عند تاليف الوزارة ، وجب علينا ان
نقف متأنين في تقييم موضوعي
لبرنامج الحكومة في المجال الداخلي ،

من البعض من منظور عدائي او سلمي
، كما لا يجوز ان تترجم من خلال
التسابق الممجوج لكسب ود اسرائيل
واعتيارها ، بالتالي ، بيضة القبان في
العلاقات الاردنية - الفلسطينية .
ان هذه الحكومة مطالبة بالتاكيد
لمجلسكم الموقر ، والالتزام امامه ، بان
العلاقات الاردنية الفلسطينية هي
علاقة خاصة ومباشرة وستبقى
كذلك ، ولن تكون في أي يوم من
الايام علاقة تمر عبر اسرائيل ، كما
ان ترجمة هذه العلاقة من خلال
صيغة وحدودية ما في المستقبل ،
يجب ان لا تهدف الى حل المآزق
الاسرائيلي في القضايا المتعلقة
باللاجئين والنازحين وحق العودة
والسيادة على الارض ، وعلى هذا
الاساس ، فان هذه الحكومة مطالبة
ايضا بان تؤكد ان خصوصية العلاقة
بين الاردن وفلسطين ، ومعتمية
ترجمتها بصيغة وحدودية مستقبلية ،
انما يشكل هدفا وطنيا نبيلًا وتكريسًا
انجاسيا لواقع قائم وليس وسيلة

وطبيعة تشكيلها ، وقدرتها على تنفيذ برامجها المعلنة وغير المعلنة ، فنحن لانريد التغيير لأجل التغيير والهاء الناس فترة من الوقت ، ولا نقبل ان تكون مهمة الحكومة ان تمتص الاحتقانات من المجتمع الاردني فقط ، بل نريد منها ان تدخل الى صلب مشاكل الوطن والمواطن ، وان تعيد التوازن الى مجتمعنا الاردني .

ان الانعطافات الحادة التي شهدتها السياسة الاردنية في المجالين الداخلي والخارجي والتراجع عنها بعد امد قصير ، قد اربكت الوطن والمواطن وخلقت اختناقات سياسية واقتصادية واضحة ، وانني ارحب باي اجراء حقيقي من قبل الحكومة الحالية لاعادة النظر في مجمل تلك الامور .

ان محاربة الفساد المالي ، والقضاء على البيروقراطية والزهل الاداري ، ومحاربة الفقر والبطالة ، وتدعيم الوحدة الوطنية وصيانتها ، وازالة اسباب ومظاهر التمييز بين المواطنين ، وتكافؤ الفرص ، ووضع الانسيان المناسب في المكان المناسب ، وبناء

دولة المؤسسات وترسيخ مبدأ سيادة القانون ، والارتقاء بالسلطة القضائية الى مستويات عالية من الكفاءة والانجاز والنزاهة ، وتوفير احسن الخدمات بانواعها للمواطنين كافة دون تمييز او اجحاف ، كلها مفاصل هامة في البيان الوزاري لهذه الحكومة ، ولأية حكومة سابقة لاحقة ، ولكن البدء بتنفيذ أي من هذه الاهداف النبيلة يحتاج الى جهد جبار وزمن طويل ، والا هم من ذلك الى ارادة سياسية وقرار استراتيجي واضح ، ولكن تستطيع حكومة بعينها القيام بهذه المهمة واجازها ، بل مطلوب ان تبدأ وتستمر في التعامل الصحيح مع هذه القضايا ، ان أي محاولة لرفع سقف التوقعات هي مضرة بمصداقية الحكومة ومحبطة للمجتمع الاردني ، فقد درجت العادة خلال الحقبة الماضية على المبالغة في نتائج أي حدث سياسي او اقتصادي ، وتوقع الناس ، بالتالي المعجزات لتحل مشاكلها ، ولكن تلك المعجزات او حتى الاجراءات

العادية لم تأت ، فتأثرت المصداقية بشكل كبير ، والمصداقية شيء اساسي في أي نظام سياسي وفقدانها يؤثر تأثيرا كبيرا على سير عمل المجتمع برمته .

ان الانتقادات الحادة التي كان الكثيرون يوجهونها الى الحكومة السابقة ، وانا منهم ، تتعلق بعدم تطابق القول مع العمل ، واحذر الحكومة الجديدة من الوقوع في هذا الخطأ ، واذا ارادت الحكومة ان تحارب الفساد ، فعليها ان تظهر مصداقيتها وجديتها فيمن يشرف على ذلك وفيمن تحارب ، واذا ارادت صون الوحدة الوطنية وتدعيمها ، فعليها مراجعة مشروع قانون الانتخابات الذي اعدته الحكومة السابقة ، واقول للحكومة المؤقتة ان قانون الانتخابات قانون اساسي في كل مجتمع ديمقراطي ويجب ان يوضع بناء على اسس ومعايير معروفة وان يستقر ، وفي الوقت الذي ارحب فيه بكل التوجهات والمؤشرات الايجابية التي

وردت في البيان الوزاري ، فاني لا بد وان اذكر ان مشروع القانون الذي نشر ظا لم ومزاجي ويحل أبسط قواعد التوازن داخل المجتمع وسوف نقاومه بشكله الحالي ، احقا للحق ودعما للمساواة .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام لقد انصف كتاب التكليف السامي الموجه الى هذه الحكومة أولئك الناس الذين عانوا الامرين نتيجة لاشاراتهم المستمرة الى مواقع الخلل والخطأ ، ولانتقاداتهم التي كانوا يمارسونها بموضوعية ومن فوق المنابر المشروعة والديمقراطية ، فكتاب التكليف السامي جاء مفعما بالأفكار والتوجهات التي تتطابق مع ما كنت وبعض ممن يجلسوا الان على كراسي المسؤولية ، نادى به وندعو اليه ووجدت نفسي واياهم مصيبين في كل رأي اعلناه وموقف اتخذناه .

ان الايام القادمة حبل بالاحداث وستكون هذه هي المرة الاخيرة في عمر هذا المجلس التي تتقدم فيها حكومة بطلب الثقة ، وفي الغفل

كل من أشعل

١١٠
١١٠
١١٠
١١٠
١١٠

الظروف الخطرة ، والمتعطفات الحادة وحجم التحديات وتزايدها ، وغموض توجهات هذه الحكومة اقليميا وعربيا ، فان مسؤولية التدقيق والتمحيص والصراحة تصبح مسؤولية اضافية تقع على كاهل هذا المجلس .

ومع ان نيل ثقة هذا المجلس الكريم مهم جداً لهذه الحكومة ، واية حكومة اخرى ، الا ان الالم هو نيل ثقة التاريخ ، فكم من حكومة اردنية فازت بثقة البرلمان اول الامر ، ولكنها تصرفت فيما بعد بكيفية تعسفية اطالت بها ، قبل ان تخرجها من دائرة المعقول ومدار التاريخ .

وقدما قيل . . . صديقك من صدقك ، لا من صدقك .

وعبراً اقول ان في هذه الحكومة من الزملاء والاصدقاء ما اثق بصدق توجهاتهم ونواياهم وافكارهم ونظافة ايديهم وقدرتهم على العمل الانجاز ، واعتقد جازماً انهم سيقبلون على تنفيذ ما كانوا ينادون به وما لا يمكن به ، ولن يقبلوا الا ان يضعوا مصلحة الوطن فوق أي مصلحة اخرى .

والله ولي التوفيق . والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس :
وعليكم السلام ، المتحدث الزميل صالح شعواطه .

السيد صالح شعواطه :
معالي الرئيس
الاخوه النواب الكرام

ارحب بدولة الرئيس واتمنى له التوفيق في تحمل المسؤولية الجسيمة والجليلة التي اناطها به جلالة الملك المعظم .

الرئيس الكباريتي وبارادته الحرة وقناعاته التامة يجد نفسه اهلاً لتحمل هذه المسؤولية الجسيمة ومعرفتنا له انه رجل اذا تصدى لامر تعمق في فهمه اولاً ثم يضع له معادلات الحلول المختلف ، ثم يصل بالنهاية الى الحل الذي يعتقده شافياً واراها جريفاً في الوصول الى ما هو مقتنع به ، بل اراه متاكداً للوصول الى ذلك .

ايها الاخوه

اكتر ما اسعدني في التكليف السامي انه وضع النقاط على الحروف ، والقى على الازمة الاجتماعية والاقتصادية في البلد ضد الاضواء ورسم الطريق لتفادي الصراع على هذه الطريق ليكون صراعاً سليماً وديمقراطياً حضارياً .

ايها الاخوه ، كنت شخصياً وطوال فتره عضويتي في مجلس النواب وفي كل ماحدثت في خطاباتي التي القيتها ان كانت في مناقشاتي للبيانات الوزاريه للوزارات السابقة او في مناقشاتي لمشاريع الموازنات العامه قد ركزت على الخلل الخطير الذي يعاني منه مجتمعنا ، وحيث ان كتاب التكليف السامي اشار وبوضوح تام لمكافحة الخطر وتقاسم الخلل ، هذه الدرجة ان كل اجهزة الدولة وتصريحات المسؤولين فيها ، اعتبروا قدوم وزارة الثوره البيضاء ، ووزارة تغيير جذري ووزارة مكافحة للفساد والبطالة وتحقيق العدالة والمساواه .

واود ان اؤكد ان ضمن اهم مكافحة الخلل في مجتمعنا مايلي :

اولاً : اذا كان رأس الدولة جلالة الملك المعظم يتحدث طيلة السنوات الماضية بوضوح لالبس فيه عن وصف المواطن فلماذا يبدو ان هذا التفسير والفهم الذي يبديه جلالتهم وفي كل مناسبة لا يرضي البعض .

تري لان ذلك يؤثر على مكتسباتهم الحالية والمستقبلية ، من هذا اشعر ايها الاخوه ان هناك قله من نقول عنها خفيه ؟ لا ولكنها تعبت في البلد تقسيماً على جميع الاصعده ، فهذا شمالي وذلك جنوبي . . . هذا مسلم وذلك مسيحي ، اما الاخطر من كل ذلك برأي فهو هذا اردني وذاك فلسطيني ، واكثر من ذلك هذا اردني سوري وهذا اردني من الدرجة الثانية ولعل قانون الانتخابات الاخير قد كرس هذا الموضوع ونظراً لخطورة هذا الامر فاني اتحدث وكلني امل وثقة ان دولة الرئيس بان يتنبه الى هذا القانون الجديد والذي سيتمثل فهم موقف جلالة الملك خير تمثل وتفهم وسيرسي دعائم حقيقه للوحده الشعبية ، ويتجاوز في

هكذا من الشاعرين

٣٥٨

بمجمعنا هذه التقسيمات البغيضة
القيمة بل والمتأمره على البلد
وسلامته .

ارجو ان تتمكن حكومته من ازالة
فتيل التفجير الذي زرعه القله
الاقليميه والتي لا اعتقد انها ولو
للحظة واحده كانت تنطلق من
مصلحة وسلامة الاردن بل واطالب
هذه الوزارة بتفعيل حقيقي بان توغر
للجهات القضائية بالتحقيق مع كل
شخص يباشر أي عمل من اعمال
الفتنة هذه ، لقد كنت اتمنى ان
تكون تشكيله الحكومه تتضمن رداً
على كل طرح اقليمي وان تكون
الحكومة حكومة متوازنة فعلاً وان
تمثل كافة الشرائح والتجمعات
والفعاليات من مختلف المنابت
والاصول .

معالي الرئيس ، الاخوه الزملاء
لم يعد مقبولاً ان تكون قاعدة
عريضه من الشعب دافعه ضرائب
فقط ، صحيح ان القدر والسياسات
التولية قد قررت ان تكون فلسطينيه
ولكنها لم تكن موضوعه اما

اختيار ، هي الان قاعده اردنيه ولا
تشعر الا بالفخر لكونها من اصل
فلسطيني يخدم هذا الوطن الاردني
الذي تعيش في ظله ، فليس من الحق
اذن ان يجري تجاهلها بحيث لا يترك
لها المجال في المساهمة فيما تساهم به
القاعده الاخرى في رسم معالم
سياسه هذا البلد ، وعلى الحكومه ان
تطبق الدستور وكل القوانين بعداله
واهم قاعده ان كل من يحملون
الجنسيه الا بعدى انتمائها للبلد
والترامها بقوانينه وانظمته ، واقول
كنت اتمنى لو ان دولة الرئيس راعي
ذلك في تشكيل وزارته لكان قد دلل
مبكراً على فهم حقيقي لازمة البلد .
ثانياً : الازمة الاقتصاديه والاجتماعيه
، لم يعد سراً ان بلدنا الاردن يمر
بازمه اقتصاديه طاحنه وان
الحكومات السابقه اعطتتنا من
معسول الكلام الشيء الكثير ولكن
في النهايه كانت تلك الحكومات هي
عبارة عن حكومات جبايه بل
حكومات مصدرة وللأسف مصدرة
بشكل غير عادل ، بالتأكيد هي

الفاقره . وكذلك كافة المخيمات
وازمة الفقر حول المدن اهتماماً
خاصاً من قبل دولة الرئيس .

اعود واكرر واحذر ان عدم التصدي
لمعالجة مشاكل هذه المناطق لن يعود
الا توترات وربما انفجارات في المدن
القريب والبعيد ، وعنده ستكون
كلنا حاكمون ومحكومون في حاله
لا نستطيع الا ان نعز اصابعنا ندماً
لاننا تركنا الامور تسير على عواهنها
مع اننا كنا وما زلنا قادرين على
الجيلولة دون ذلك وان نخلق فعلاً
لا مجرد . وحده وطنيه بل مصالحه
وطنيه يرضى بها الجميع .

ثالثاً : ازمة الديمقراطية بان اغلبية
الفعاليات الشعبيه لم تعد تثق ان لدى
مؤسسة الحكم ديمقراطياً وان
حكوماتنا المتعاقبه حاولت طوال
السنوات الخمس الماضيه الباس
الاحكام العرفيه لبوساً قانونيه
وحضاريه وانها كانت تمارس سلوكاً
دائماً غير ديمقراطي فقد كانت تحد
من حركة الاحزاب المرخصه ولا
تسعى لتشجيع الاحزاب غير

زادت في غنى الاغنياء وافقار الفقراء
وتركت امامنا مئات الآلاف من
الايدي العامله العاديه والفنيه
والمعلمه عاطله عن العمل وبلا
تخطيط . وتركت لحكومة الكباريتي
ارثاً لا يحسد عليه واعانه الله على
تحمله والتصدي لمعالجته ، الحكومات
السابقه فرضت على البلد عشرات
الانواع من الضرائب غير العادله
وظلت الامس القريب تمارس الشعور
الرائف كأن الاردن دوله نفطيه ،
دون ان تراعي تلك الحكومات
ضرورات التقشف ولزومه على
الحكومه واجهزة الدوله قبل
المواطن .

لقد قلت وقال الكثير من زملائي
الشيء الكثير في الفساد المستشري
وفي التلاعب باقوات الناس ومصير
البلد اثناء مناقشة الموازنه العامه
الاخيره ، وانني على ثقه بان دولة
الرئيس لعله يكون جاداً جداً في
معالجة هذه المشاكل والسلبيات ،
واطالب هنا بان يكون للاحياء
الشعبيه في كافة الملكيه والقرى

هكذا من الأصول

المرخصه لممارسة نشاطاتها تحت ضوء الشمس ولا تعطى الضمانات او الاشارات بانها أي الحكومات تعني مانقول فالديمقراطية تعني زوال المحسوبية والمصالح الخاصة وتطبيق القوانين بالتساوي على الجميع .

ويجب ان تنتهي قدرات الشللية على تحقيق كل شيء وعلى حساب كل الطبقات الفقيرة ، يجب من خلال ديمقراطية حقيقية ان يشعر المواطن ان الوطن للجميع وليس للشللية والمحاسب ، وانتهى على الحكومة ان تحسم وللابد موضوع العلاقات المتداخلة وان تحمل محلها العدالة وتطبيق القوانين وبشكل دقيق .

معالي الرئيس زملائي الافاضل اريد ان اضيف ان نبض الشارع الاردني الوطني القومي الذي احس بحفقاته كممثل لة في هذا المجلس الموقر ، هذا الشارع بحسه الذي لا يكاد يخطئ يريد من حكومتنا ان تكون اكثر قرباً من الشعب العراقي في طموحاته وتطلعاته بالنسبة لمستقبله الذي لا يمكن ان يفصل عن مستقبل

الامة العربية فالعراق جغرافياً وتاريخياً هو عمقنا الاستراتيجي وسوقنا الاقتصادي ، والعراق كان وسيبقى ليس بمجرد الحليف على الصعيد القومي ومجابهة الاعداء بل هو شريك المصير ، ولا يجوز ان نشطب علاقتنا مع العراق لنرضي هذا الحكم او ذاك . من يريد من هؤلاء اقامه علاقه مع الحكومة الاردنيه الهاشميه فلتكن علاقه ند لند وليست علاقه تبعيه واعتذار ومسكنه .

واعلمكم يا دولة الرئيس عن كل التجاوزات التي حصلت في الوزارات السابقيه ومنهم مازال للان وآخر غادر الوزارة ، علماً بأنهم عيشوا فساداً في وزاراتهم ، قدم احد المواطنين وهو مبتور اليد اليمنى ويحمل مؤهل علمي دبلوم من معاهدنا ومستزوج وله اولاد ويقطن بالاجرة في قرية بيت راس واعطيت طلبه الى احد الوزراء لكي يشفق عليه حالته ووعد في تعيينه ولم يتم ذلك علماً بأنه عين في وزارته بالرقم (٣٢١) ثلاثمائة وواحد وعشرين

السنا نشفق على المعاقين بل يجب علينا في هذا العصر ان نعلمهم ليس شفقاً بل من القوت لهم ولاولادهم ؟ لا اريد ان احدد كل شخص باسمه فهم يعرفون انفسهم .

دولة الرئيس ،

كنت اتمنى وآمل لو ان تركيبة وزاراتكم لم تسر على مثال لم يكن بالامكان احسن مما كان ، فانتم تعرفون مثلي ولربما اكثر بان البعض كان يمارس عملاً فتوياً اقليمياً بل ولا يعمل الا لمصلحة منطقته الانتخابيه او لخدم وزيراً اخر يخدم وزارته الانتخابيه او لاترى مثلي يسيادة الرئيس ان بعض الوجوه في وزاراتكم ليست مؤهله لحمل برنامجكم الذي اتمنى ان يحقق واقعاً ملموساً .

واخيراً ، وانني من هذا الموقع ارى آمال الكثيرين من شعبنا معلقه الآن عليه وبامكان انجاز الكثير لاصلاح مسيرة الوطن ، كان املي كبير ان يتمكن دولتكم من السير سفينه الاصلاح الى مرساها وانتهى ان يتمكن من خلال الخريزين من فريقه

الوزاري من تحقيق ثوره بيضاء ، وان يشعر المواطنون بان الكابوس بدأ ينزاح عن صدورهم وان الفساد بدأ يخرج ويفسر ويختبئ في حجوره وان الحكومة تلاحقه لاجتثاثه نأمل ان نرى حكومتكم قادره على ترجمة الاقوال الى افعال .

وان الشعب بانتظار نتائج سريعه تدل على الاصلاح والحمله الشعبيه ليست طويله وعلى الحكومة ان تفتتم الفرصه وبمعدل وجد وشجاعه وسيكون كل الشعب معها - ان شاء الله - هذه بعض التساؤلات ، ومعهذره ان كنت قد اطلت عليكم ، فيجب دائماً ان نقول الحقيقة وانتهى للحكومة النجاح لتحقيق برنامجها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، المتحدث الاستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات :

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين :

نستقبل اليوم حكومة السيد عبد

هذه من الأعمال

٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

الكريم الكباري وبعد فتره ليست طويله تصمت فرق المطبلين لتأتي اشاعات التعديل والتفسير وترحل الحكومه من جديد ، انه بلاء من نوع اخر حل بهذا الوطن واهله الصابرين بلاء يستهدف قيم الخير والمحبة والمودة ليسود التهافت والاستحلاء .

وحزين هذا الوطن الذي تقاطعه الازمات طويلاً وعرضاً ومن كل جانب ، ازمات لا تحملها البيانات البليغة والخطابات النارية والوعود الجميلة ، بل ستزداد تعقيداً مادام النهج غير واضح وغير محدد يسير نحو الجهول ، ونحو المزيد من العثية والضياح والعزلة .

الزملاء المحترمون

ان هذا البلد الصغير الذي يعاني من شح الموارد والامكانيات ، وتثقل كاهل مواطنة الجبايات الضريبية والرسوم المختلفة ، وتزداد فيه يومياً شرائح الفقراء ومن هم دون خط الفقر ، هذا البلد يضرب الرقم القياسي بعدد الوزراء والمستوزين

بشكل لا مثيل له في العالم الامر الذي جعل كل اسرة تعيش فوق ترابه تنتظر دورها ليكون منها وزير او اكثر بغض النظر عن اية مؤهلات او متطلبات موضوعية ، مما حول مؤسسات الوطن الى هياكل منهكة متهاوية بعد ان فقدت عنصر الاستقرار ، واصبحت عرضة للتجارب المختلفة ، واصبحت اقطاعات وحواكير تحكمها الشلل والمحاسب الذين يستأثرون بمخبراتها ومنافعها ، في الوقت الذي يغيب فيه عن قصد وتصميم كفاءات اردنية مخلصه ونظيفة ، من حق وطنها عليها ان يكون لها دور في شرف جدمته .

حضرات الزملاء المحترمين :

بالرغم من ان البيان الوزاري لم يخل من بعض الومضات والجوانب الايجابية الا ان سمته الغالبة حياء بمبالغ ووعود هي اقرب للتمنيات البعيدة منها الى التطبيق العملي ، وكان احدى بهذه الحكومة او غيرها ان تضع البرنامج الواقعي الذي يتناسب مع الامكانيات والموارد

ورفع الدعم بكل اشكاله وفتح الاسواق للمنتجات الاجنبية دون اية قيود لن تجر علينا سوى المزيد من التراجع وتسوء الاحوال .

ان هناك اغراقاً في المبالغة في جميع ثانيا البيان الوزاري لكنه كان قريباً من الحقيقه احياناً عندما اكاد ان عملية التغيير والثورة البيضاء لا يمكن ان يصنعها الفريق الوزاري ، لان التغيير الاجتماعي والاقتصادي عملية حراك طويلة وشاقة ومعقدة ، تتطلب اولاً تغييراً في النهج وحشد جميع الجهود الوطنية وتوجيهها ضمن اطار خطة زمنية بعيدة المدى للوصول الى الهدف المنشود الامر الذي لن يتاح لهذه الحكومة او لغيرها تحقيقه .

ولكننا بنفس الوقت نؤكد على توجه الحكومة بالتصدي للتجاوزات والاعتداءات على كرامات المواطنين وحقوقهم بشتى اشكالها ومعانيها ، كما نؤكد على توجه الحكومة نحو اطلاق الحريات العامة ، وحماية حقوق الانسان وحرية الفكر والتعبير والصحافة واحترام الرأي الاخر

المتاحة والزمن المتاح لها أي عمر الحكومة ، فالجميع يعرف امكانيات هذا البلد وموارده المحدودة ويعرف ان الانجازات التي تحققت لولا جهود ابناء شعبنا المتواصلة وعرقهم وكفاحهم ، كما ان قدرات الاردن وموارده لا يمكن ان تتعافى بين يوم وليلة لتتناسب مع الطموحات والتنمية الكبيرة الواردة في هذا البيان ، فهناك مشاكل معقدة كالفقر والبطالة بجميع اشكالها ، والغلاء وتآكل الدخل ، والركود الاقتصادي مما لا يمكن معالجته بمثل هذه البساطة ، ولا يمكن للزيادات الطفيفة على الرواتب والاجور ان تتناسب مع الغلاء وتساعد الاسعار المستمر .

على اننا لن نتوقف كثيراً عند هذه الوعود في البيان ونقول ان هذه الحكومة ستحسن صنيعاً اذا اوقفت التراجع ، لاننا نعلم علم اليقين ان الوصفات السحرية المفروضة علينا من الخارج في اطار ما يسمى ببرنامج التصحيح الاقتصادي والخصخصة

واعتبار المعارضة جزءاً أساسياً في بناء هذا الوطن ، كما نؤكد على محاربة الفساد بكل تجلياته وتعبيراته ، ومحاربة المحسوبية والاعتداء على فرص الآخرين ، ونحث الحكومة على محاربة الشللية والقضاء على الاقطاعات والخراكير في المؤسسات العامة واجهزة الدولة ، كما نحث من التدخل في شؤون النقابات المهنية والاحزاب وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني ، بل نؤكد على ضرورة دعمها ومساعدتها كما نؤكد على المحافظة على استقلالية القضاء وعدم تسببه وتحقيق استقلالية الكاملة والاستجابة لاحتياجاته ومطالبه لرفع مستوى ادائه في تحقيق العدالة والنزاهة والموضوعية .

حضر الزملاء

ليس هناك من مصلحة للاردن من قريب او بعيد ، ولا من مصلحة لمواطن اردني واحد على امتداد هذا الوطن التدخل في شؤون العراق الداخلية او في شؤون اية دولة اخرى ، وعلى العكس من ذلك فانه

معالي الرئيس

حضر الزملاء المحترمين

وعلى صعيد آخر فانه ليس خافياً على احد ان برنامج التطبيع مع العدو الصهيون مهمه رئيسة لهذه الحكومة ، هدفها تحويل معاهدة وادي عربة واتفاقياتها وملاحقها الى حقيقة على ارض الواقع العملي . بغض النظر عن هوية الاردن العربية الاسلامية .

واذا كانت مسألة العلاقات الخارجية تديرها الحكومة بطريقتها ، فانه ليس بإمكانها تطوير هذا الشعب المؤمن الصابر على الالتقاء مع من لا يرغب باللقاء معهم ومصافحة اليد التي لا يرغب في مصافحتها .

إن ما نشهده من سرعة زائدة في التطبيع مع العدو الصهيوني وعقد المزيد من الاتفاقيات الأردنية الإسرائيلية ، إنما يستوجب بالضرورة عزل الأردن عن محيطه العربي والاسلامي برغم كل التطمينات والتصريحات التي تصدر اليها صباح مساء .

ولكن الاردن كان وسيبقى عربي الوجه ، اسلامي العقيدة ، وسيبقى مصيرة مرتبطاً بمصير امته العربية والاسلامية ، لا بمصير اليهود قتلة الانبياء ، وغاصبي فلسطين ، ومكسري عظام ابناء الانتفاضة الباسلة ، ولن يكون الفصيل بيننا وبين اليهود الا كتاب الله العزيز القدير ، انه نعم المولى ونعم النصير . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، الزملاء ارفع الجلسة للاستراحة ثم نعود .

- هنا تم رفع الجلسة للاستراحة -

* استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني نعود لاستئناف الجلسة .

المتحدث الاستاذ خالد عبد النبي .

السيد خالد عبد النبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الامين

١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

سيدي الرئيس ايها الاخوه النواب
الكرام السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته .

احترام واقدر ما تعهدت به
الحكومة الرشيدة في بيانها الوزاري
السذي جاء متطابقاً مع كتاب
التكليف السامي لهذه الحكومة وليس
لي أي اعتراض او انتقاد لما جاء به
حيث جاء هذا البيان منسجماً مع
تطلعات الشعب والتي تعهد بتنفيذها
دولة الرئيس .

على تحديد مواقعهم والسيطره على
مراكز تواجدهم وتحديد من يسمح
لهم بالعمل على ضمن المهن المطلوبة
فعلاً ، واجبار الشركات والمصانه
على تشغيل الاردنيين اولاً وتهيئة
الجو المناسب لهم وعدم مضايقتهم
لاجبارهم على ترك العمل لتشغيل
العماله الواقده الرخيصه بدلا منهم ،
وتهيئة العمال الاردنيون لتغطية
النقص الحاصل بالبلد بايجاد مدارس
ومعاهد تخرج الاختصاصين وعدم
تشغيل العمال والصناعيين غير العرب
في أي موقع عمل اردني .

١ - سعي الحكومة المتواصل
للحد من ارتفاع الاسعار وخصوصاً
للمواد الاستهلاكية والتي يبرز
المواطن تحت وطأتها والتي اصبحت
لا تطاق بسبب جشع التجار وعدم
السيطرة على السوق والحد من
التلاعب بقوت المواطن وازرقه .

٢ - تفريغ المملكة من القوى
العاملة الوافده والتي تتواجد بكثرة
واصبحوا يشكلون عبئاً على هذا
البلد وناهين لخبراته وامواله، والعمل
٣ - اعادة النظر وتحديث خطوط
النقل ووسائلها في القرى لتغطية
حاجة المواطنين وايصالهم بالسرعة
الممكنة لمواقع عملهم واعطاء رخص
نقل لسد العجز .

٤ - دعم المتقاعدين العسكريين
وزيادة رواتبهم وخصوصاً للذين لم
يصلوا على زيادة في الراتب من رتبة
ملازم وحتى عقيد واعادة دراسة
اوضاعهم .

٥ - اعادة النظر بالتقسيمات
الادارية لانها غير مرضية ومحففة
وتسبب الغبن لبعض المناطق .

٦ - احترام حقوق الانسان
الاردني وتوزيع جهد الدولة على
كل المواطنين بحيث يتنفع منه الجميع
وعدم توجيه النفع الى فئة دون
اخرى ، ويجب ان يحسب حساب
للمنطقة التي امثلها بوظائف مراكز
الدولة الرئيسية على مستوى وزراء
وامناء عامين او على الاقل موظف
من الدرجات الاولى والثانية والثالثة
لأننا مواطنون ولنا حقوق وعلينا
واجبات لم نكن نقصر بها ، وانا
اطالب دولة الرئيس شخصياً وهو
المنادي بالعدل والانصاف ان يطلب
من حكومته ان يقدموا له كشفاً
باسماء الموظفين العجازه من هذه
الدرجات العليا ، ألسنا مواطنون
نحمل الجنسية الاردنية حتى ولو
بالتجنس اليس لنا الحق ان نطلب بأن
يحسب هذا العشائر اليس من العار
ان نظلم في هذا البلد الطيب بلد
الليون وزير ، انا متأكد من ان
العنصرية لن تتسلل لهذه الحكومة
النظيفة .

٧ - احد المطالب هو اعفاء صغار
المزارعين من القروض والتي اعطيت
لهم عن طريق المنظمه التعاونيه
ومؤسسة الاقراض الزراعي ولان
المزارع تعرض لويلات متتاليه سببت
له الخساره وفقدان لك شيء بسبب
القحط ومحالات التسويق وعدم
اكثرات المسؤولين والحصار الجائر
وعدم قبولنا عربياً ، واعتبار قروض
المزارعين جزء من خسارة الحكومة
التي عوضتها لمساهمين بنك البتراء ،
وزيادة الدعم لمؤسستي الاقراض
الزراعي والمنظمة التعاونيه وان تعطي
شيئاً من ضريبة المبيعات والتي لا
يعرف مدى تزايدها وقد وافق عليها
هذا المجلس الكريم .

سيدي الرئيس

٨ - انني اطالب دعم القيادات
الشعبية وشيوخ العشائر مادياً
ومعنوياً وعدم تهيشهم، واحترامهم
في كل المجالات واعتبارهم مسؤولين
عن عشائريهم ودعم وتنمية عاداتهم
الاصليه .

هذا من أصل

٩ - اعطاء المحافظين صلاحية التشغيل والتوظيف في كل الدوائر الموجودة بالمحافظة من ابناء المحافظة وعدم تعيين أي موظف من خارجها الا للندرة او لوظائف معينة .

١٠ - تشكيل لجنة وزارية لمعالجة الجفاف ووضع الخطط الكفيلة بتخفيف وطأة الفقر وتوفير الحبوب والماء والمواد الاستهلاكية للمواطن وتوفير الاعلاف والماء والعلاج للثروة الحيوانية وبأسعار تتناسب ومداخيل المواطنين والتساوي بينهم .

١١ - الاردنيون اسرة واحدة مترابطة والوزراء اردنيون ومن واجبههم التعامل مع كل الناس بسواسية طالباً الابتعاد عن الاقليميية ، راجياً السادة الوزراء ان يحلوا مشاكل الناس على اساس العائلة الواحدة .

١٢ - اما سياسته الخارجية فانا مع التقارب العربي والعالمي ولكن ليس على حساب صداقتنا مع اية دولة عربية اخرى .

هذه مطالبي وبانتظار رد كريم من الحكومة لتشعري بالطمأنينة ونهدئ عن نفوس ابناء منطقتي مذكراً دولة الرئيس مصير قرى البنيات وام السماق الجنوبي والتي وعدنا بحلها والله يوفق الحكومة لتطبيق البيان الوزاري بحيث يعم الخير جميع ابناء هذا البلد الاعزاء في ظل القائد الواثق المطمئن والذي اعطى كل الصلاحيات لحكومة الشباب منتظرين العمل السريع بالثورة البيضاء التي يراقبها جميع افراد الشعب .

وبصفتي احد اعضاء جبهة العمل الوطني فأني مع التزام هذه الجبهة . والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام بعد الاستماع الى بيان

الحكومة الشامل الجامع على لسان دولة رئيس الوزراء وقراءته بعناية اود ان ابدي الملاحظات الانتقائية التالية: اولاً : ذكر البيان في الصفحة الخامسة ستقدم منكم بقانون الانتخاب لتعظم فيه الديمقراطية ، فالسؤال : متى ستقومون بتقديم هذا القانون ، علماً بأن الدورة البرلمانية الحالية توشك على الانتهاء وهل سيقدم في دورة استثنائية يكون ضمن جدول اعمالها هذا القانون ؟

ثانياً : يقول البيان في الصفحة الخامسة ، سنسعى لرفع مستوى الاعلام المسؤول وتقويته ودعمه ، كيف ستم ذلك وانتم تقومون بفك ارتباطه عن وزارة الاعلام والغاء الوزارة والابتعاد بالاعلام حتى عن الرقابة ومساءلة المجلس من خلال وزارة الاعلام او التدخل المباشر من قبل السلطة التنفيذية لصالح النهج السوي ؟

ثالثاً : يذكر البيان في الصفحة

السابعة عشرة ، لن تالو الحكومة جهداً في تفعيل وتعميق مفهوم

اللامركزية واللامركزية ، اقول ان هذه فكره لامعة الا انني اخشى ان اللامركزية هذه تزيد وتطيل حبل الروتين الاداري بانشاء حلقات اضافية اخرى تعطل وتعيق الاسراع في البت في القضايا والقرارات والانجاز عموماً وتكون ايضا مرتعا خصبا للزهر والتضخم في الجهاز الاداري والاعباء المالية المترتبة على الدولة بعكس ما تهدف اليه هذه الافكار .

وبهذه المناسبة لا بد وان اذكر ان نظام التقسيمات الادارية الاخير قد أنشأ اثني عشره محافظة وحوالي ثلاثين لواءً سينشأ في كل منها مديريات او دوائر تمثل السوزارات المختلفة وما تتطلبه هذه من منشآت للدوائر وتكاليف ادارية اخرى وتجهيزات وسيارات و... الخ ، ولهذا فاني اقترح اعادة النظر ليس في التقسيمات الادارية انما تبقي المديريات الرئيسية في مراكز المحافظات او اعادة النظر في الانظمة الادارية للاولوية توفيراً للجهد والمال .

هذه من الأعمال

رابعاً : ورد في الصفحة الحادية والعشرين ، من البيان " اهتمام الحكومة بالتخطيط الاقليمي وتحديد استعمالات الاراضي والانشطة المختلفة " اقول لقد أنشئ في وزارة البلديات سابقا دوائر للتخطيط الاقليمي لنفس الغرض المذكور غير ان ذلك لم ينجح ومرد ذلك في رأيي لعدم وجود اجهزة ادارية مسؤولة ومحايدة بعيدة عن تصادم المصالح العقارية في هذا الشأن هذا بالاضافة الى ان الامر قد استفحل .

خامساً : في مجال السياسة الخارجية ، ذكر البيان " ستبذل حكومتني قصارى جهدهما وبكل اخلاص للتخلص من رواسب غزو الكويت . . الخ " وتلمح الفقرة الى اننا كنا نحن قد اخطانا في الماضي ونلتبس الصفح والغفران من بعض الدول مثل السعودية والكويت ومصر . . الخ ، اختلف معكم في هذا الشأن فان موقف المملكة الاردنية الهاشمية آن ذاك الموحد حلف

القيادة الهاشمية العربية كان موقف قومي مبدئي صحيح ، واصبح هذا الموقف جزءاً من تاريخ هذا الشعب والقيادة فلا يجوز النكوص عنه او محوه .

سادساً : كما يقول البيان ايضاً في صفحة (١٠) نعلن في الوقت نفسه اننا مع الشعب العراقي ومع كل جهد من شأنه ان يخفف من معاناته وتمكينه من حقوقه في الحرية و الديمقراطية والتعددية التي تنسجم مع ما في مكوناته من تعددية التي تنسجم مع ما في مكوناته من تعددية وتنوع " هلا غيرتم هذه العبارة " تخفيف المعاناة " حالة الأرواح وهلا قلتم بعدها " برفع الحصار الظالم عن شعب العراق وانقاذه من المجاعة والمرض والموت حتي يلتفت بعد ذلك الى الديمقراطية والحرية والتعددية الفكرية وليست التعددية الطائفية العنصرية ؟ وهل الشرط الوحيد لرفع الحصار هو اتباع النهج الديمقراطي والتعددية ؟ معالي الرئيس خضرات الزملاء الكرام

ان قضية العراق اصبحت قضية مركزية لنا ولغيرنا ، لما بين الشعبين العربيين من الروابط القومية والحياتية المشتركة .

واود ان انوه ان رأيي هذا في قضية العراق ينبثق عما احسه واسمعه من الجمهرة العظيمة من المواطنين بمختلف فئاتهم وطبقاتهم ، ومادمننا دولة الديمقراطية والحرية ، فواجبنا يقتضي ان نعتمد في سياستنا تجاه القضايا والمحورية والمصرية على قياس الرأي العام واخذ به عين الاعتبار .

معالي الرئيس الاخوة الزملاء الكرام كلمة حق اقولها ان هذا البيان الجيد قد احتوى على طموحات جامعة في الحاضر والمستقبل ومنها ما يمكن تحقيقه في الاشهر القريبة ومنها ما يحتاج الى الجهد والمال والزمن مع التركيز على المؤسسة في التنفيذ لدى هذه الحكومة والحكومات التالية المتعاقبة ، ولهذا فانني اقترح على دولة الرئيس والحكومة ان تقدم بخطة مقرونة بعاملي الزمن والامكانات المادية للتنفيذ يكون اساسها الافكار

والوعود التي وردت في البيان على ان تناقش من قبل المجلس الكريم باسلوب موضوعي وبطريقة تشري الحكة هذه وتكون منهجا الحالية والحكومات القادمة وان يحافظ عليها رائد المسيرة ومجلسكم الكريم بدوراته التالية .

والله أسأل ان يحفظ هذا الوطن عزيزا ثابتا على الحق منيعا بقيادة راعي المسيرة جلالة الملك الحسين المعظم .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل سميع الفرخ .

السيد سميع الفرخ :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزميلة المحترمة ، الزملاء الكرام

هذه الحكومة المثلثة برئيسها وزملائه الاكفاء اخذت على عاتقها تحقيق الاهداف الوطنية النبيلة التالية وكما وردت في بيانها الواضح المعالم :

١ - محاربة الفساد والتهزل الاداري بجميع صوره وعلى مختلف

هذه من الأصول

الاصعدة والمؤسسات .

٢ - المحافظة على الحريات العامة واحترامها في ظل حياة ديمقراطية شريفة نزيهة بعيدة عن منهج الاساءة .

٣ - احترام القضاء واستقلاليتة والحرص على هيبه وازالة الشوائب التي لحقت بالنهج الديمقراطي .

٤ - دعم الصحافة مما يتمشى مع حرية القول المسؤول ومن خلال انها المرأة التي تعكس قوة هذا البلد واصالته حيث انه مرجع دولي حكيم لكثير من القضايا العربية والعالمية .

٥ - العمل على الاشراف على الانتخابات بمنهجية جديدة ومطوره وصادقه من خلال هيئة قضائية لما تجسدت فيها النزاهة والمصداقية .

٦ - ابراز الوجه الحقيقي الحضاري للاسلام السمح ، دين المحبة والاصلاح ولم الشمل ونبيذ الفرقه .

٧ - حل مشاكل جوازات السفر والمواطنيه والجنسيه بما يتمشى مع خدمة الوطن والمواطن .

٨ - استخدام جميع الامكانيات المتاحة للقضاء على البطالة والفقر بالقدر الذي تستطيعه هذه الحكومه .

٩ - العمل على الاستقرار المالي والنقدي ما يحفظ قيمة الدينار الاردني وقوته الشرائية ومركزه النقدي العالمي .

لقد حازت هذه الحكومة الموقرة بداية بالدراجة الاولى على ثقة قائد الوطن الغاليه حيث حدد لها المعالم الرئيسة لنهجها في العمل الوطني كما وردت في كتاب التكليف السامي من خلال ثورة بيضاء لتحقيق اهدافها الطموحة .

لقد اثبت دولة الرئيس السيد عبد الكريم الكباريتي من خلال سيرته الحميده عندما اسندت اليه حقيبة وزارة الخارجية انه اهل وكفؤ لتحمل المسؤولية ويكفي مثالا على ذلك انه لعب دوراً بارزاً ملموساً في اعادة علاقات الأردن مع عديد من الدول العربية الشقيقه .

معالي الرئيس الزملاء الكرام تضم هذه الوزارة الموقرة اثنين

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الكل منا استمع الى البيان الوزاري

لحكومة دولة السيد عبد الكريم الكباريتي وكان هذا البيان شاملاً متكاملأ ونأمل من الله سبحانه وتعالى ان توفق هذه الحكومة بتطبيق مضمونه ، كونه اسطورة اذا نفذ كما جاء من قبل هذه الحكومة الرشيدة ولي بعض الملاحظات على النقاط البسيطة لها البيان :

اولاً : الزراعة

يعلم الجميع ان الزراعة في هذا البلد هي الاساس في موارده كون بلدنا لا يملك النفط والمعادن وهذه الزراعة بحاجة الى تسويق والتسويق لم يكن سهلاً على المزارع وعلى المصدر والانتاج خصب والمصانع المتواجدة لزرب البندورة تأخذ البندورة بسفر زهيد ، وتنوي في هذا العام الحصول عليها بواسطة جهاز الصلاية الذي اذا طبق يكون مشكلاً المشاكل ما بين المزارع والمصانع ،

وعشرين وزيراً من الاخوة النواب الزملاء إضافة الى عدد اخر من الوزراء ذوي الخبرة والاختصاص والكفاءة .

للاسباب السابقة فإن هذه الحكومة تستطيع منا كل دعم وموازرة والاخذ بيدها من اجل تحقيق الاهداف التي حددتها ورسمها لها القائد وباني هذا البلد جلالة الملك المفدى وقد تعهدت بدورها بتنفيذها حسب ماورد في بيانها الوزاري بشكل يضمن خدمة الوطن والمواطن للارتقاء بالجميع نحو حياة كريمة شريفة في ظل قائد المسيرة جلالة الملك الحسين المفدى اطل الله في عمره ومتعه موفور الصحة والعافية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل نواف القاضي .

السيد نواف القاضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

ونأمل ان يوضع حد لهذه المبادرة التي قد تكون حزيه للمزارع ، وكما يدعي اصحاب المصانع دراسة الاوضاع دراسة سريعة ووضع الأمور لصالح الأثنين معاً وتنشيط القائمين على هذه الأمور بدم جديد ومن الاشخاص الذين هم بحيرة وسمعة طيبة تجاه ابناء هذا البلد .

ثانياً :

لقد قامت حكومة دولة السيد طاهر المصري اثناء استلامها بالسماح من الفوائد لصالح المزارعين بمبلغ خمسة ملايين دينار وقامت حكومة دولة السيد الدكتور عبد السلام المجالي باعفاء المزارعين من الفوائد بأحد عشر مليون دينار والمفروض على دولة النائب السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي واخوته الوزراء النواب ان يقوموا باعفاء المزارعين من الفوائد كون المزارع أصبح مهموماً ومشاكله لا يمكن حلها ومرتبكاً مالياً ومعنوياً وبحاجة الى الاخوة الزملاء الذين تولوا السلطتين التنفيذية والتشريعية في هذه الحكومة

ليحققوا هموم المزارعين التي لا يمكن حلها الا من قبل هذه الحكومة اذا ارادت حلها كونها حكومة الشعب ، كما هذه التركيبة التي نراها جميعاً في السلطتين التشريعية والتنفيذية .

ثالثاً : الثروة الحيوانية

يعلم الجميع بان هذا العام جاء حافاً ولم يمر على بلدنا مثل هذا الجفاف وان الثروة الحيوانية بحاجة الى دعم حكومة الشعب وان الاعلاف التي تصرف لهذه الثروة لم يستلمها اصحابها كاملة بل يستلمها القليل منها وان الاعلاف معومة للتجار والاشخاص الذين لا يقومون بتربية الماشية ، لعلم هذه الحكومة بان السوق السوداء تقوم ببيع هذه الاعلاف بمبلغ يتراوح ما بين مئة وثلاثين ديناراً ومئة وخمسين ديناراً للطبن الواحد ، ولا توجد عدالة بالتوزيع واصبح مربوا هذه المواشي بحيرة من امرهم .

ارى ان تصرف لهذه المواشي استحقاقاتها كاملة كونه لا يوجد مراعي حتى نترك الأمور كما هي ،

والقرى التابعة الى لواء القصبه كالحالدية والثغرة والزعتر ومنشية السلطة وحي الناصرية وحي البوادي والبائع وحيمة والزبدية والنهضة وروضة الرويعي وام السرب والمنصورة ان تكون لها مديرية تربية لترعى شؤونها كونها تعد هذه القرى من اصل البادية الشمالية .

خامساً : وزارة الداخلية

هناك اخطاء في التقسيمات الادارية وارى من واجبي لفت نظر الحكومة اليها والتفكير بها ودراساتها دراسة وافية واذا ثبت ان الامر يتطلب تصحيحها فليكن ذلك :

أ - بلدة الخالدية عدد سكانها مايقارب خمسة وعشرون الف نسمة وتبعد عن القصبه مسافة اكثر من اربعة اقضية قضاء رحاب وقضاء حوشا وقضاء سما السرحان وقضاء ام الجمال وكذلك عدد سكانها اذا ما قوزن بهذه الاقضية فهي اكثر من أي قضاء من هذه الاقضية فارى ان تكون قضاء اسوة بغيرها من هذا الاقضية .

ثم الاسراع في احصاء هذه الثروة بشكل ينصف الجميع وعدم تمكين التجار وشبه التجار من الحصول على هذه المادة ، وانشاء الاخر الزميل وزير التموين بفصل مراكز الاعلاف وخاصة في محافظة المفرق عن المركز الرئيسي وتوزيعها على الاقضية للتخفيف من سيطرة التجار وشبه التجار والخلاص من السوق السوداء .

رابعاً : وزارة التربية والتعليم

نأمل من معالي وزير التربية والتعليم بخصوص خطة الأبنية المدرسية وصيانتها ان تستمر من قبل معاليه وعدم التغير فيها وكذلك الاهتمام بالأبنية المدرسية المستأجرة واستبدالها بمدارس حكومية ونأمل ان ينتهي الوضع من التدريس المسائي للطلاب والطالبات بالنسبة لمحافظة المفرق فيوجد فيها مديرتي تربية احدهما تضم حوالي (١٨٩) مدرسة والثاني تضم حوالي (١١٣) مدرسة ، ونأمل ان تكون المدارس التابعة لقضاء حوشا وقضاء سما السرحان

كل من الأشغال

١٩٩٦/٣/٢

ب - اذا اردنا ان تبقى تسمية لواء البادية الشمالية فمكانه برأبي ان يكون بضواحي مدينة المفرق من الجهة الشمالية الشرقية حتى يشمل الاقضية التالية : قضاء حوشا قضاء سما السرحان وقضاء الخالدية المقترح والقرى التالية : ام السرب والنهضة وروضة الرويعي والباعج المشرف الزبيدية وحويجة ومنشية السلطة حي الناصرية وحي الوادي وثغرة الحب والخالدية والمنصورة وبهذه الحالة تكون البادية غير مجزلة ويشملها لواء واحد للجميع للنظرة المستقبلية لمساحتها وكثافة سكانها فمن المحتمل ان تعد محافظة مستقبلاً . واذا صح ماورد نأمل تنفيذه .

سادساً : وزارة المياه

يعلم الجميع بأن محافظة المفرق غنية بمياهها واصبحت تفادي العاصمة عمان واما في ايام الصيف تواجه ازمة مياه في محافظة المفرق وفي البادية الشمالية بشكل خاص ، لانصاف بنان بعض القرى قبل حقرت لها سلطة المياه الأبنان

الارتوازية وامورها اصبحت جيدة نأمل ان يتم هذا البرنامج يشمل بلدة حوشا والحمراء والزعزري والقرى التي لا يوجد فيها آبار من قبل السلطة حتى تنال نصيبها اسوة بغيرها من القرى - وكما ان هناك خطوط قديمة ضمن هذه المحافظة واخص بالذكر البادية الشمالية ومياهها تتسرب دائما بشكل عشوائي اوحى الاهتمام بها وتجديدها والاشراف على صيانتها المستمرة .

سابعاً : وزارة البلديات

البلديات جميعا مديونة وشوارعها سيئة وعند مراجعة رؤساء البلديات لمعالي الوزير فيجادهم لا يوجد فلوس ومخصصات واذا طلبوا قرضاً يرد بأن البلديات مديونة حتى تسدد القروض نأمل ان يكون هناك حلاً لانعاش البلديات وخاصة في الريف والبادية ،

البيئة :

هناك محطات تنقية في محافظة المفرق كالحفرة السنمراء ورباع ومكببات عدة مبعثرة في أنحاء المحافظة وكذلك مكبب الاكيدر الطامة

الكبرى وقد هلكنا ورجينا بالمصانع في محافظتنا لانعاشنا ولن نستفيد منها الا بتلوث البيئة ، ولم يكن هناك عدد من ابناء المحافظة ليعمل بهذه المصانع فأصبح ابناء المحافظة متفرجين على هذا الوضع الذي يأتي عمال هذه المصانع من عمان والزرقاء والرصيفة ثم يعودون في المساء علماء بأن شباب محافظة المفرق واهلها احق بالعمل في هذه المصانع ونأمل من حكومة الشعب الاهتمام بهذا الوضع الذي تعيشه محافظة المفرق واذا لم يتم ذلك نكون قد استفدنا تلوث البيئة كما ذكرت واما ابنائنا ينطبق عليهم مثل " طير الرها يأكل فول مصر ويبض في العراق " .

ثامناً : وزارة التنمية

يوجد عائلات مستورة في محافظة المفرق وخاصة في البادية الشمالية ، نأمل من معالي وزير التنمية الاهتمام وتنشيط القائمين على هذا العمل الحثري والتفتيش عنهم والاهتمام بأوضاعهم كونهم الأغلبية منهم يترك امرهم لله عز وجل وكلنا بيد

الله سبحانه وتعالى .
تاسعاً :

الفت نظير هذه الحكومة . بان البادية من رم حتى الحدود السورية شمالاً ، سكانها اذا حصيت توازي محافظة كمحافظتي الكرك والبلقاء لابل اكثر من ذلك وتعتبر المحافظة الثالثة بعد محافظة اربد والزرقاء ، وبعد فك الارتباط القانوني والاداري ما بين الضفتين الغربية والشرقية نالت هذه الفئة ثلاثة حقائب وزارية هي الصحة والمواصلات والدولة ثم تقلص هذا العدد فيما بعد الى حقيبتين ثم تقلص هذا العدد في هذه الحكومة الى حقيبة واحدة ، ونحن لهذا الوزير كل الاحترام والتقدير العشائري والرسمي له ، ولكني اذكر دولة السيد عبد الكريم الكباريتي بهذا الموضوع كون هذه العشائر بدأوا يتحدثون معنا عن هذا الموضوع في هذه التشكيلة الجديدة ، اني لا ارجو ان اتطرق لذلك ولكني بصفتي ممثلاً لأبناء العشائر فاري من واجبي ان اضع

هكذا من الأشغال

308
375
375

النواب فاني امنح ثقفي لهذه الحكومة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الاستاذ جميل الحشوش .

السيد جميل الحشوش :

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمون . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ابدأ فاقول ان هذا الوطن يستحق علاقة محترمة متزنة متوازنة بين سلطاته كافة وخاصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لان مثل هذه العلاقة ، هي استحقاق دستوري اولا ، وهي استحقاق وطني شعبي ثانيا ، وهي ثالثا مسألة اخلاق وشرف ومادة ميسرة للانجاز على افضل وجوه ومستوياته .

واسجل من على هذا المنبر الجليل ان زميلنا دولة الاخ عبيد الكريم الكباريتي ، قد تفهم هذه المعاني وادركها ، وعبر عنها وترجمها كتابة وقراءة في بيان حكومته وكذلك عبر

النقاط على الحروف مذكراً بأن الدستور قد فصل ما بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية .

ان السلطة التشريعية رئيسها من هذا المجلس الكريم وقد عين رئيساً من قبل هذا المجلس ملفتاً نظراً دولة الرئيس لذلك ، وهذا ما سمعته من ابناء " من شتى المنابت والاصول " كما ذكر القائد الحسين المعظم ، نعم الزرقاء لم تمتل في هذه الحكومة ومحافظة اربد مثلت بالقصبة وتركزت الالوية ، رغم كل ماذكر فان صاحب الثقة قد سمى هذه الفئات " من شتى المنابت والاصول " ولكننا نحن ابناء هذه الفئة نؤمن بالله اولاً ونعتر بالقيادة ثانياً ونفقد بكل احترام رغبة وتقدير لصاحب الثقة الذي اولاهنا لهذه الحكومة واحتراماً للشعب الذي اتى بهذا الرئيس وزملائه النواب من اعضاء هذه الحكومة وحب ووفاء للزملاء لأغلبية هذه الحكومة واحتراماً لاجوانهم غير

والادراء وفق اتساق يفضي الى الاتفاق ويسوونا ويسوء كل الوطنيين المخلصين الذين يحرصون على مشاهدة مختلف سلطات وطنية ، تعمل بتعاون وبتكامل بموضوعية ، ونزاهة وكفاءة ، بعيداً عن ضغط الغريزة البدائية والشخصانية والفردية التي لانقرها بداية لا يقرها شعبنا واعلامه ومثقفوه وفعالياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

علينا ان نحدد موقف واضحاً من هذه المسألة ، مسألة صب النقد واللعنة احياناً على الحكومة ، بمجرد ان رئيسها لم يحمل الناقد معه في مركبة الحكومة ، فقد اوشكت العصبانية المتصلة بهذه المسألة والمغطاة بقشرة فاضحة من الانانية الى منسالة يسجلها علينا الغرائز البدائية والوقوع تحت تأثيرها الى درجة تفقدنا السيطرة على صورتنا وادائنا .

ان صورة مجلس النواب الزاهية ، هي امانة في اعناقنا ، ومواصلة الحفاظ على تقاليد وصورة هذا

عن ذلك تعبيرا ناصعا عندما اختار واحداً وعشرين زميلاً نائباً ، للمشاركة معه ومع بقية فريقه الوزاري في تولي المسؤولية .

وانني اؤكد على ان اختيار زملائي النواب في حكومة ابي عون كان تحت الاحساس بكفاءات مجلس النواب ، وتحت الاحساس بما لهم من صفة تمثيلية وعمق وامتناد شعبي فهم ونحن ما طالته المغرفة من قدر شعبنا .

ولا اظن ان العين المتصفة تحظى بذلك او تقفر عنه ، كما ان هذه العين لاستطيع القفز عن حقيقة ان الكمال لله وحده وان الخطأ ، لابل عدم الكمال ، هو من حقائق الحياة وطبائع البشر وبهما ان نسمع ردود فعل موضوعية متجردة ناقدة على التشكيل الحكومي - لان ذلك من صلب واجباتنا ومن اساس مهماتنا كنواب نطش قبل التفكير في منح الثقة أو حجبها ان يتسم التشكيل الحكومي باكثر قدر من التجانس الذي هو المقدمة الموضوعية لبناء روح الفريق ولتمكينه من التحرك

كلنا من الشعب

المجلس العريق ، امانة لا تملك ان
نفرط فيها او نشوهها .
انني سيدي الرئيس - احترم كل
الاحترام من سيحجب الثقة لاسباب
موضوعية محددة يمكن ان نقره عليها
واحترام كل الاحترام من يقدم حجبا
منطقية مقنعة ليس لحجبه الثقة
فحسب ، بل لمنح الثقة ايضا .
انني اجد ان مشاركة اليسار
الديمقراطي واليساريين التقدميين
والمثقفين الوطنيين في هذه الحكومة
تعبيرا عن المسؤولية الوطنية وتطبيقا
لمفاهيم عديدة جاءت في بيان
الحكومة تمثل في مد اليد وفتح القلب
للقوى السياسية الاردنية المشروعة
والتعاون معها وانصافها باعتبارها
جزءا اصيلا من شعبنا .
واعتقد ان تجربتنا الاردنية
الديمقراطية هي مادة احتذاء دروس ،
فهذه هي المعارضة الديمقراطية
الوطنية تعرب عن حرصها على
المشاركة في المسؤولية وعلى تماسك
الجهة الداخلية وعلى امن واستقرار
الاردن وتنضوي تحت مظلة العرش

المهاشمي المتجلي بالمشروعية الدينية
والتاريخية والدستورية فاي نجاح اكبر
من هذا واي رشد .
معالي الرئيس - الزملاء المحترمون
ان الراي الواحد سينتقل الى
النفاق والى الانتهازية السياسية والى
الاضرار البالغ بمصالح الشعب وخطر
من ذلك وافدح ان حصار المعارضة
البرلمانية الدستورية والحزبية
الدستورية هو قتل متعمد لفكرة
الاصلاح وسوق مباشر الى فكرة
الثورة فما لا يتحقق بالحوار يتحقق
بالنار ، ولذلك فانني اؤمن اعلان
الحكومة في بيانها عن عزمها على
فتح الحوار مع كافة التنظيمات
السياسية والحزبية المرخص لها
قانونا .
واؤكد هنا ، انني اعني المعارضة
الدستورية الاردنية فقط ولاعني تجار
السياسة ومتحرفي القبض من الخارج
ومعتمدي الصرف والقبض لانظمة
الانتهاك الفاضح المريع لكرامة البشر
وابسط وأول حقوقهم الطبيعية
الانسانية .

ولن يستقيم الامر الا اذا اعدنا
الاعتبار لمفهوم الوطن الذي يستحق
ان نعطيه فتحه لامر من اعادة
الاعتبار الى القيم والمثل والانتماء
الوطني القومي فبدون ذلك سيخرج
الناس من جلودهم وسيعصفون
بالسلام الاجتماعي في طرفه عين
وستكون الفوضى والدمار .
ان من البيان لسحرا ، وان بيان
الحكومة ينطوي على كل القيم
والمثل التي نريدها فهل ينجلي البيان
عن اداء مخلص لترجمة الشعارات
و الوعود الى حقائق ان مهمة
الحكومة على درجة عالية وقاسية من
الصعوبة ولسنا نقبل ان لا تنجح
الحكومة في مهامها لان نجاحها هو
نجاح للشعب بل نجاة له .
ونؤكد على ان السلام هو هدف
منشود لجميع بني البشر ولكنه
السلام الذي لا يتم في ظله استمرار
الاحتلال للضفة الغربية وجنوب
لبنان وللهضبة السورية نؤكد على
الديمقراطية والحريات العامة ونؤكد
مع ذلك على سيادة القانون وضبط

التجاوزات والتطاولات فلسنا في
وضع يسمح لنا بالتهاون في مسألة
الامن والاستقرار ، فمسألتنا
الديمقراطية والامن مسألتان
متلازمتان تلازما جديا وهما وجهها
عملية واحدة لا انتقاء فيها .
معالي الرئيس ، الزملاء المحترمين
اود ان اشيد بتمثيل الاغوار
الجنوبية في هذه الحكومة ، لأول مرة
في تاريخنا ١١ واسجل تقديري لهذا
الانصاف الذي يستدعي كل
الاحترام .
مترافعا مع هذا الانصاف والتوازن
الذي تم في تمثيل محافظة الكرك ،
حيث شمل ذلك غورها وشمالها
وجنوبها ووسطها ، والمسألة الجديرة
بالاهتمام الاكبر ايلاء الزراعة تلك
الاهمية البارزة في ثنايا بيان حكومة
ابي عون المقدم الى مجلسنا ، فقد
استمعنا وقرأنا منهجا محمدا لمعالجة
المشكلات المستعصية التي يعاني منها
قطاع الزراعة عامة والمزارعون بوجه
خاص .
وكم كان الحلو سيكمل ، لو ان

هكذا من الأشغال

بيان الحكومة تطرق الى مسألة مديونية صغار المزارعين ، تلك المديونية التي تكبدوها لانهم ارتبطوا بالارض واخلصوا الى تقاليدهم الوطنية ولم يفقدوا الرجاء في حكوماتهم في ان تعالج هذه المعضلة التي لا حل لها الا بازالتها كلياً ، فالمزارعون عاجزون كلياً عن السداد لانهم حصلوا على ارباح فانفقوها في الكازينوهات والبذخ والسفاهة المالي، بل لانهم لا يملكون والديون عليهم ستظل ديوناً دفترياً لاتنتهي الا بوضعهم في السجون جنباً الى جنب مع المجرمين واللصوص والقتلة ومنتهمكي الاعراض او بتجريدتهم من املاكهم وحياتهم الصغيرة وتسليمها الى كبار الرأسماليين والاقطاعيين ونهاري الفرس والكوارث ومضائب العباد .

انني امل ان تاخذ هذه الحكومة المبادرة الوطنية والانسانية والاجتماعية فتعلن عزمها على شطب هذه الديون ، فقد دفع بلدنا مئات الملايين من الدنانير بسبب كارثة بنك البتراء

الاقتصادية ودفع مئات بسبب كارثة الملكية الاردنية عالية ودفع وسيدفع مئات الملايين على الشركات المتعثرة التي يعلم الله ان قسماً كبيراً منها ذهب بسبب سوء الادارة والسمسرة والنسب والنهب .

ان مديونية صغار المزارعين ، لا تقع في التصنيف المذكورة وان عشرات الالاف من المزارعين المقرضين المهددين بالسجن او بالهرب الى الخارج كما حصل او بيعهم لمزاد العلني النجس ، هم جزء اصيل من هذا الشعب وهم كادحوه وعماد عرشه الهاشمي المقدس .

اريد ان اسمع الان من دولة الرئيس الذي تحلى بالانسانية والاخلاق الحميدة على شطب المديونية الزراعية الصغيرة الان ، هذا هو الشعار المنتظر ان ترفعه حكومة وطني وبلدي .

معالي الرئيس - الزملاء المحترمين
كلنا نقاؤل بان ننظم علاقة مجلس النواب بمجلس الوزراء لما فيه مصلحة هذا الوطن العزيز الذي يواجهه

خصائص مادية ينعم هذا الوطن وتسهم فعلاً في حل معضلة البطالة .
معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين
في مجال الزراعة ، الزراعة ايها السيدات والسادة هي العمود الفقري لاقتصادنا المحلي فمن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لماذا لا يعطى المزارعون والزراعة نفس الفرص والحوافز التي تعطى للصناعة والصناعيين خاصة في مجال شركات التأمين والزراعة معرضة اكثر بكثير من الصناعة للنكسات نتيجة لتقلبات الطقس والافات الطبيعية ، لذا لا بد من تأسيس شركات عامة او خاصة ليطمئن المزارع على قوت اولاده وسداد ديونه المتراكمة ، كما لا بد من اقامة مشاريع اسكان حقيقية ومناسبة للمزارعين في تجمعات سكانية وبهذا تشجيع اهل الارض المشتتين في انحاء المملكة للعودة لزراعة ارضهم خاصة بعد اطمئنانهم على توفير التعليم المناسب والرعاية الصحية لهم ولابنائهم .

تحديات نوعية قاهرة ، وتحتاج مواجهتها الى التعاون والتشارك في تحمل المسؤولية ، ولن يرحم شعبنا من يجعل نفسه عضاً في دوالب تقدم مسيرتنا الى الامام .
معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين
لقد جاء هذا البيان الوزاري ولا نريده كغيره من بيانات الحكومات السابقة نريده معللاً بالخير العميم ومبشراً بحل كافة المشاكل التي يعاني منها الوطن وعلى راسها مشكلتي الفقر والبطالة ، ونحن نرى كل يوم يزداد اعداد عاطلين عن العمل ، والفقراء يزدادون فقراً وينضم اليهم الكثيرون بفعل ارتفاع الاسعار ونقص القدرة الشرائية لتلك الدخول الضئيلة ان وجدت ولكن العبرة ليست في صياغة البيان وفي اطلاق الوعود ما العبرة تنسجم فيما يتحقق من هذه الاهداف والوعود واننا ننظر الى هذه الحكومة بان تتمكن من تحويل ماطرحت من معاني طيبة الى

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

اننا جميعا مهتمون في موضوع الامن الغذائي ، فهذا شأن استراتيجي لا بد من التأكيد عليه والتأكد من ان الحكومات المتعاقبة توليه اهتمامها ورعايتها القصوى فلا يجوز ان يكون امننا الغذائي رهينة بأيدي الاجانب وتقلبات الاسعار والجشع وفي هذا المجال فاني اؤكد ان الدولة قامت منذ بضع سنين بتأجير اراضي في الجنوب لشركات خاصة باسعار ومزية من اجل انتاج الحبوب الضرورية ولكن هذه الشركات الخاصة قامت بزراعة الفواكه والخضار لان ذلك يوفر لها الربح الاوفر ضاربة عرض الحائط بمصلحة الوطن والمواطن ولا زلنا مع الاسف وفي احسن الحالات نستورد اكثر من ثلثي حاجتنا من الحبوب والاعلاف من الخارج .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اني ارى ان برنامج الحكومة يركز على مؤسسات العون الاجتماعي ورغم ذلك من نظرة انسانية لمساعدة الفقراء والمحتاجين الا انها تخلو من الحفاظ على كرامة الانسان والذي قال عنه جلالة الملك المعظم اغلى ما نملك لا بأس بها ايها السادة من ان تقوم هذه المؤسسات بمساعدة من لا يستطيع العمل لكن لا تنفق وكرامة انسان قادر على العمل فلا مناص من تأمين العمل الشريف لكل اردني قادر عليه وفي رأيي ان جزءا هاما من الحل يكمن في توسيع مظلة الضمان الاجتماعي واعادة النظر في التقاعد الذي سيجري في سن مبكر بالاضافة الى التوسع في نشاطات صندوق التنمية والتشغيل وصندوق الملكة علياء وكذلك التدريب المهني بدلا من التركيز في سياستنا التعليمية على التدريس الاكاديمي وهذا يتطلب من الحكومة التفكير بكيفية زيادة ارباح مؤسسة الضمان الاجتماعي وجنوى استثمارتها .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

في مجال البيئة السياحية - ماهي الخطوات التي تريد ان تتخذها هذه الحكومة او تنوي اتخاذها في مجال البيئة بالنسبة للاغوار الجنوبية اسوة بالمناطق الاخرى في المملكة لقد خرجت علينا دائرة البيئة بدراسات وتحليلات كثيرة عن مناطق متفرقة من الاردن حول التأثيرات البيئية بسبب تلوث الهواء الماء لاسباب تواجد المصانع والاليات ولكني لم اسمع لاية دراسة حول البيئة في الاغوار الجنوبية من حيث التأثير المباشر للمناخ على حياة المواطنين هناك بالاضافة الى نشاطات البوتاس توجد هناك مشاكل مناخية يجب معالجتها بشكل جذري لتوفير الوقاية الصحية للمواطنين عدا عن ذلك ان مناطق الاغوار الجنوبية تستطيع ان توفر مراكز سياحية شتوية مثالية اذا ما قامت الدولة بتأسيس المراكز المناسبة للسياحة الداخلية والخارجية خاصة وان الجميع يعترف ان ميناء

البحر الميت وطيبته يمكن استغلالها لاغراض علاجية يمكن ان تجلب السواح من كافة انحاء العالم مما يعود على الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي الخير العميم .

وبعد ،،،

فاني اتمنى الى دولة الرئيس والى فريقه الوزاري كل توفيق وان يكون هذا الفريق جديرا بثقة وامال الحسين القائد وشعبه الذي ينظر الى دولة الرئيس باعتباره واحدا من الشخصيات البرلمانية الوطنية المرموقة وان يقوم دولة الرئيس بالتعاون مع البرلمان في رقابة اداء الوزراء والقيادات العليا في الدولة اعلاء للدستور وللميثاق ولطموحات شعبنا في التقدم والرفاه وتحقيق اهدافه الكبرى ، وان يكون البيان الوزاري على ورق او حتى يتميز الاداء لاننا بحاجة ماسة الى اداء وطني عالي المستوى فالمرحلة دقيقة سواء على الصعيد الداخلي او العربي او الدولي وان خطأ تحسين النية لا يختلف عن الخطأ مع سبق الاصرار .

ولا مجال لنا الا ان نستغل كل لحظة لرفع صرح الاردن بقيتدة الحسين حفظه الله ووقفه ووفق على خطاه سمو الامير ولي العهد المحبوب ووفق على عطاء سلطاتنا الثلاث ، لنضع النموذج الديمقراطي الذي يحتذى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، ايها الاخوان في هذه الفسرة احر المتحدثين الاستاذ عبدا لله اخوارشيد ثم نرفع الجلسة للاستراحة .

السيد عبدا لله اخو ارشيد :

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس ، الزميله والزملاء الحضور الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،

قال سبحانه وتعالى بعد

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غداً الا ان يشأ الله واذكر ربك اذا نسيت وقل عسى ان يهدين ربي لااقرب من هذا رشداً ﴾

ايها الاخوه : لا بد لي من نبذة كمقدمه بين يدي كلمتي فأقول .

لقد قرأت ما بين دفتي سجل عطاء البيان الوزاري لحكومة الزميل السيد عبدالكريم الكباريتي ولقد شدني حسن الديباجة لغويّاً والاستدراج الذكي للقارئ لنقل الافكار والرؤى اليه والتي تدور في خلده وفريقه الكريم حول عموم محاور الشؤون والشجون في الاردن العزيز وطرح تصورات الحلول المرجّاه لكل شأن وشجن يتبع المنهجية تارة وبالقفز تارة اخرى الى مفردات اما هي لصيقة بغيرها وتم فصلها واما وحيدة الماهية لذاتها وما على من ذلك فقد اتى عليها البيان .

ولكن ما راعني من عموم البيان هو الجرأة على طرح السوقية لعموم مكونات المجتمع حكومة باجهزتها وشعب برلمانه ونقاباته وهيئاته

كل عللنا الاقتصادية والركنود الى القطاع الخاص لانقاذ اقتصادنا ضمن محوريه وطنية يتيمه مقرونه بامل الاشتراك في شرق اوسط جديد وشمال افريقيه وعلاقة وطيده مع الاتحاد الاوروبي ومشاريع مشتركة و،،،،، اقول وبرغم سخاء الأوربيين والاصدقاء من الدول الاخرى في مد يد العون لنا .

اولاً : من قال ان القطاع الخاص معزل عن القطاع العام ومشاركته الفاعله وتوجيهه في دولة تعد من دول العالم الثالث محدودة الامكانيات وضعيفة البنى الاقتصادية ان تستطيع النهوض باقتصادها وتخفظ التوازن الاجتماعي وهي الاهم وان تحمي منتجاتها الوطنية وكثير يعرفه الاختصاصيون ، فالامر بحاجة لمراجعة شامله .

ثانياً : دولة الاخ ابو عون من قال اننا بيتنا عن اقليمنا العربي الشرقي وهو مجالنا الحيوي والصحيح ان لا نصبح قشة تقاذفها الرياح وندمر ذاتنا فمن يصمد لنا سلامة اقتصادنا

وشرائحه كلها للاشتراك في تحمل المسؤولية للنهوض بواقع نعيشه ورثته هذه الحكومة وتسلمته من حكومات متعاقبة بغضبتها اصغبت وهو في ذمة الله وبعضها ينتظر ، منها من احسن الاجتهاد ومنها من اعطاه التوفيق واخذتها عزرة الانفراد والشللية فدمرت مدمرت وعمرت ماعمرت ان هي عمرت ، غير مبالية بحساب او مساءله وكأنها تقرأ التاريخ لوقت صولجانها فقط وهمس هاجسها الخاطي بقول لا ذاكره للشعب وستمحوها الأيام تقول لا ألف لا والله سبحانه وتعالى حسبتا وهو نعم المولى ونعم النصير .

اخلف من ذلك فأقول بانني ساركن في كلمتي على بعض المحاور تاركاً المحاور الاخرى لبراعة الزملاء واختصاصاتهم لنيلها بالتحليل والتقويم .

اولاً : الاقتصاد الوطني
لشد ما صدمت صدمة اثر صدمه مما ارى من الاستفراق في الخصخصة وكأنها الرقية او البلسم الشافي من

كلنا من الله عمل

في ظل المتغيرات الدولية ومصالح الامم والشعوب والمقدسة لديها وتقدمها على كل صداقة او ارتباط ، فنصبح كالمثبت مع الاقليم العربي ولو طال الزمن ومهما تراكمت الاحتقانات بين الاشقاء فمآل ذلك الى الزوال وهنا تكمن مصلحة شعبنا وامتنا واجيالها .

ثانياً : الحريات العامة

احسنت الحكومه وقد راعت الغرم بالغنم في هذا المجال حيث الزمت نفسها بالتزام القانون العام عند ممارسة المواطن لحرياته الدستورية المقرره وما تعارفت عليه الشرائع السماويه من فاطر السموات والارض وعالق هذا الانسان وكذلك المواثيق الدوليه والانسانيه وهذا اطري توجعها السليم مع مراعاة الانضباط القانوني في كل مجال .

ثالثاً : السلام ومتجزاته

انني مع السلام العادل والشامل الذي يوفر لامتنا عامه وليس لالاردن وحده فقط . تأمل ومراجعته للدمار

تكتنز من عراقه وكبرياء وامكاناتنا ان نصير ونعد العدة لاستعادة مجدنا الغابر ولناخذ مكاننا اللائق بنا بين الامم وان لانكرس فكرنا وجهدنا وامكاناتنا الصخمة ابقاء الخصومة مع دولة صغيرة الامكانيات والحجم مهما تصورنا عجلتها فهي لم تعد سوى كوكب صغير سيدور في فلكنا الرحب الفسح وسيكون مصيرها بايدينا ان احسن التصرف السياسي فهل ادركنا ؟

رابعاً : البطالة والفقر

اجد ان هذا الهاجس اليومي الذي امسك باعناقنا قد وصل خط الخطر للتفسخ الاجتماعي والانفلات الاخلاقي ولكل ثوابت الاعراف لبلدنا العربي الاصيل ، وهنا لابد لي من التذكير حسب ما ذكرت في الفقرة الاولى بأن التخطيط الاقتصادي لبعض حكومات مضت والسياسه في العلاقات الخارجية واهمها العربية كانت مدمراً وغير حصيف لم يأخذ بالحسبان امكانات

البلد ومحدوديتها فصار الهدر للمال العام ديدنا لبعض الشخصوس ولا يتسع المجال امامي للتذكير بها تفصيلا وسيرد ذلك في ملاسبات اخرى . ولكني اقول ان نبرة الاخلاص التي اطلقتها الحكومة الجديده في هذا المجال في بيانها لتدعوني للدعاء لها بالتوفيق .

وانما اقترح عليها تخصيص صندوق طوارئ لتشغيل الناس في بعض المشاريع الموقته والمفيدة كالتخريج ، والتبش عن الآثار وبعض مشاريع وزارة الاشغال والاسكان للمساعدة في حل المشاكل الغذائية والكسائية والدراسيه لشريحة كبيرة من مجتمعنا الطيب وهو مانعانيه نحن النواب يومياً باعتبارنا لسان حال هذا المواطن كما واذكر باعادة النظر في قطع المعونات عن العائلات المعذمة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية حجة انه تباركت العائله باخذ ابنائها قد بلغ سن الرشد القانوني ، والوزارة لاتعلم بانه اصبح علة جديده على العائله وهو ذاته

هكذا من الاصيل

لا يجد العمل وان وحده فهو لا يقي في ظل الغلاء بمصاريفه شخصياً كساء وغذاء وبناء مستقبل له ماهي هذه المعادلات الفوقيه التي تصدر من الابراج العاجية تحت شعار ليتكل كل على جهده ولكن نقول لها لدينا على ابواب العمل حتى يتكل كل مواطن ومواطنه على جهده ساكون صادقاً في توجيه الاستجابات في مجال البطالة والفقر عموماً وفي كل مجالات الحفاظ على نسيج مجتمعنا مهما كلفنا ذلك من نبد بعض المشاريع الترفييه والممكن تأجيلها فنحن امام كوارث عاقلية واجتماعيه خطيره جداً ستمس مصالح البلد ونظامه العام وامنه وارجو اخذ ذلك مأخذ الجد .

خامساً : السياسة الخارجية

لقد أحسننا التواصل مع الامم وكوننا صداقات وعلاقات وطيدة بقيادة جلالة الملك الاتنا اصبحنا نشعر الفشل الذريع مع عالمنا العربي ومحيطه الاقليمي على الامم وابداننا نحن نحن طاعة ذلك أبنائنا موحداً .

في المشرق العربي ووجودنا مرهوناً بالتجاوز بجسارة القادة العظام الذين يجتزون المعجزات وسيكون لهم ما لهم في ضمير امتنا ان احسنوا والا فلا .

سادساً : وفي الختام اختصاراً لوقت الزملاء اقول في مجال الزراعة فاني ساؤيد ما ذكره الزميل الشيخ نواف القاضي وأثني عليه وسعادة الزميل جميل وشأن الشباب والمحاور الاخرى التي وردت في البيان ستكون موضع متابعتنا ومسألتنا دوماً .

واني وانا امام حكومة غالبتها نواب زملاء برقاسة نائب زميل ساكون من الذين سيتحيون لها فرصة معقولة لتنهد بعملها حسب ماورد في بيانها وستقيم علمها بفترات متعاقبة ولاتأمن سهام الاستجابات وحجب الثقة ان هي لم تحسن بالانحاز واخذ رأي زملائهم النواب ماخذ الجد حيث هي ليست كغيرها من الحكومات فهي حكومة برلمانية أولاً ويكفيها هذا حساً بأرجاع المجتمع بالاضافة انها تحملت

مسؤولية حكومة الثورة البيضاء والله الموفق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، نرفع الجلسة للغداء .

- وهنا تم رفع الجلسة لتناول طعام الغداء -

* استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الافاضل قال تعالي

﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾

زملائي الافاضل انعي لكم سعادة

الزميل الشيخ النائب نواف سعود

القاضي الذي وافاه الاجل المحتوم

وهو يؤدي الواجب هذا اليوم ،

يؤدي الواجب نحو الاهل ونحو

الوطن ، وان مجلس النواب الاردني

الذي عرف المرحوم وفقيد الشعب

الاردني وعرفه بطيب المعشر حسن

الخلق والسيره فانه يدعو الله سبحانه

وتعالي ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته

، ويلهم اهله وذويه الصبر والسلوان

هكذا من الأهل